الأمم المتحدة S/PV.5827

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٢٧**

الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الطلحي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد نتليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيك
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كفاندو
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لي جنوا
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد محرمي
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-22130 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلا البلدين الآخرين السالفَي الذكر المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من المراقب الدائم عن فلسطين، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/51 ونصها كما يلي:

”أتشرّف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستُعقد يوم الأربعاء ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً لأحكام النظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد باسكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): لقد أكّد هذا الشهر المنصرم الفجوة بين آفاق العملية السياسية والواقع القاتم للحالة على الأرض في الشرق الأوسط. فالجهود المتواصلة للمضي قدُما على مسار أنابوليس، مع بدء المفاوضات بشأن مسائل جوهرية وزيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج دبليو بوش، طغى عليها تفاقم العنف في غزة وجنوب إسرائيل، مقروناً بفترات من الإغلاق الكامل لقطاع غزة، وبمعاناة إنسانية متزايدة وانتهاكات لحقوق الإنسان.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس في ٢٢ كانون الثاني/يناير، حدثت تطورات بارزة في الأزمة في غزة.

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، دمّر متشددون فلسطينيون قطاعات كاملة من السياج الحدودي مع مصر. ومنذ ذلك الحين، عبر الحدود مئات الآلاف من أهالي غزة، وعاد إلى غزة كثيرون ممن سبق أن كانوا محصورين في مصر. وفي أعقاب جهود قوات الأمن المصرية لإغلاق الحدود في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أطاحت حماس بقطاعات إضافية من السياج الحدودي. وأصيب عدد من أفراد الأمن المصريين بجروح حين أطلق متشددون فلسطينيون النار عليهم، لكنهم مارسوا ضبط النفس، وبقيت الحالة هادئة بشكل عام. وبحلول يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير، كانت المتاجر في المنطقة الحدودية قد خلت من معظم السلع، واتخذت القوات المصرية خطوات للبدء بإغلاق الحدود.

وفي مصر، اشترى الفلسطينيون المواد الغذائية، والأدوية وغيرها من الإمدادات التي لا يتوافر معظمها في غزة بسبب الإغلاق. وكانت هناك ادعاءات، لا نستطيع التحقق منها، بدخول أسلحة ومتفجرات إلى غزة. ونؤيد الجهود المستمرة لمصر الرامية إلى إيجاد حل سلمي ومنظم على طول الحدود.

واعتبارا من ١٨ كانون الثاني/يناير، حينما فرضت إسرائيل إغلاقا شاملا، وحتى أمس، لم تدخل إلى غزة سوى ٣٢ شاحنة محملة بالبضائع، بما في ذلك ١٠ شاحنات من هبة أردنية. وذلك مقابل متوسط يومي بلغ ٩٣ شاحنة خلال الأسبوعين الأولين من عام ٢٠٠٨ و ٢٥٠ شاحنة قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويوجد الآن ما يقارب ٢٢٤ شاحنة متأخرة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، وإن كنا قد فهمنا أن من المقرر أن تدخل إلى غزة اليوم ٣٥ شاحنة تابعة للأمم المتحدة وللجنة الصليب الأحمر الدولية. ونفد السكر والملح بالفعل في عمليات التوزيع التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي في بعض مناطق غزة، وأبلغت الأونروا بأن مخزوناتها من اللحوم المعلبة ستنفد في غضون أسبوع. والموظفون الفلسطينيون التابعون للأمم المتحدة الذين لديهم تصاريح للخروج من غزة لا يسمح لهم بذلك حاليا، مما أسفر عن إعاقة عمليات الأمم المتحدة.

واستؤنفت واردات الوقود من إسرائيل في ٢٢ كانون الثاني/يناير، بدخول إجمالي ١,٥٦٦ مليون لتر من الديزل المخصص للأغراض الصناعية إلى غزة من إسرائيل للأسبوع الذي ينتهي في ٢٧ كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع أن يُسمح بإدخال ٢,٢ مليون لتر من الوقود للأغراض الصناعية هذا الأسبوع؛ ولكن يلزم توفير ما يزيد قليلا على ٣ ملايين لتر لتفادي انقطاع التيار الكهربائي، ويلزم توفير احتياطيات تصل إلى ٢٠ مليون لتر لضمان التشغيل العادي لمحطة الكهرباء. وبالمستوى الحالي لإمدادات الوقود، سيستمر انقطاع التيار الكهربائي، وسيستمر في بعض المناطق لفترة تصل إلى ثماني ساعات في اليوم.

وبعض آبار المياه عادت إلى العمل مرة أخرى بعد أن أعيد توصيلها بالتيار الكهربائي وبالمولدات التي تعمل، ولكن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أفادت بأن ٤٠ في المائة من سكان غزة ما زالت لديهم إمكانية محدودة للحصول على المياه النقية.

وتضيف الأزمة إلحاحا جديدا إلى اقتراح السلطة الفلسطينية بتشغيل معابر غزة. ونؤكد مجددا على الدعم القوي للأمين العام لتلك الاقتراحات، ونرحب بالقرارات التي أصدرتها مؤخرا جامعة الدول العربية والمجلس الأوروبي

في ذلك الصدد. كما نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذل حاليا بشأن تلك المسألة. ونناشد جميع الأطراف العمل بشكل عاجل على إعادة الفتح الخاضعة للمراقبة للمعابر من وإلى قطاع غزة للأسباب الإنسانية والتدفقات التجارية على حد سواء، وفقا لأحكام الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة باتفاق العبور والتنقل المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وينبغي أن تشمل تلك التدفقات المواد والمعدات بغية التمكين من استئناف مشاريع الأمم المتحدة لإعادة الإسكان وإزالة الأنقاض. والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة بكل الطرق الممكنة في الجهود الرامية إلى تنفيذ اقتراحات السلطة الفلسطينية.

وشهد هذا الشهر الكثير من إراقة الدماء، إذ قتل ما مجموعه ١٠٨ فلسطينيين وجرح ٢٢٩ في الصراع مع قوات الدفاع الإسرائيلية. وقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح ٢٤ على أيدي المتشددين الفلسطينيين. وتستمر بشكل يومي عمليات توغل قوات الدفاع الإسرائيلية في مدن الضفة الغربية وبلداتها. فعلى سبيل المثال، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت مدينة نابلس بأكملها تحت حظر التجول لفترة ثلاثة أيام في أوائل كانون الثاني/يناير. كما وقع عدد من حوادث العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، حيث هاجم متشددون فلسطينيون شرطة الحدود الإسرائيلية وطلبة المعهد الديني.

واليوم، أعلنت المحكمة العليا في إسرائيل أن عمليات تخفيض إمدادات الوقود والكهرباء إلى غزة قانونية. ويوافق الحكم فعليا على القرار الذي اتخذته الحكومة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بفرض جزاءات على قطاع غزة ردا على استمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل. وأغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس ببيان الأمين العام المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر، الذي أعرب فيه عن قلقه بشأن سكان غزة البالغ عددهم ١,٤ مليون نسمة – بمن فيهم كبار السن والشباب والمرضى – الذين يعانون بالفعل من أثر الإغلاق المطول، وقال إنه ينبغي ألا يعاقبوا على الأعمال غير المقبولة التي يرتكبها المتشددون والمتطرفون.

ونلاحظ أن مستويات العنف انخفضت بقدر كبير في الأسبوع الماضي في غزة وجنوب إسرائيل. ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن المتشددين الفلسطينيين أطلقوا ٧٧ صاروخا وقذيفة هاون في الأسبوع الماضي كما وقعت أربع عمليات توغل وإغارة جوية لقوات الدفاع الإسرائيلية على غزة.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قُدمت في الأسبوع الماضي، أدانت الأمم المتحدة إطلاق الصواريخ على المدنيين في جنوب إسرائيل وناشدت جميع الأطراف التقيد بالقانون الدولي وعدم تعريض المدنيين للخطر. كما أعربت الأمم المتحدة بوضوح عن قلقها العميق حيال الأعمال العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك عمليات القتل المستهدفة والآثار الإنسانية الخطيرة لسياسة الإغلاق التي تتبعها إسرائيل. ولذلك، لن أكرر هذه المرة بيانات الموقف تلك.

وفي نبرة أكثر ايجابية، بدأ الطرفان مفاوضات بشأن القضايا الجوهرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقام السيد بوش رئيس الولايات المتحدة بزيارة للمنطقة وتعهد ببذل كل جهد ممكن لضمان التوصل إلى اتفاق للسلام في عام ٢٠٠٨. وشدد على أن نقطة الانطلاق للمفاوضات بشأن الوضع الدائم هي ”إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧“، وأدلى بعدد من الملاحظات العامة في ما يتعلق بالحدود واللاجئين والقدس والأمن. كما أنه أصدر مناشدات قوية لكلا الجانبين للوفاء بالتزاماتهما في إطار خريطة الطريق، بما في ذلك إزالة المخافر الأمامية وتجميد الاستيطان واتخاذ إجراء ضد أعمال العنف والإرهاب. وتم تعيين الجنرال ويليام فريزر من الولايات المتحدة لقيادة جهود

الولايات المتحدة لرصد تنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق وفقا للتفاهم المشترك لمؤتمر أنابوليس.

واجتمع الرؤساء المشاركون لمؤتمر باريس للمانحين – وهم المفوضية الأوروبية والنرويج وفرنسا وممثل المجموعة الرباعية توني بلير – الأسبوع الماضي لمتابعة الالتزامات التي قطعها المشاركون في مؤتمر باريس. وشدد الرؤساء على أهمية إجراء تغييرات ملموسة ومرئية على أرض الواقع من خلال تنفيذ الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية بدون تأخير. ووصل المبلغ الإجمالي لتعهدات بتقديم المعونة إلى ٧,٧ بلايين دولار. وأعلن عدد كبير من المانحين اعتزامهم نقل معونتهم إلى حساب الخزانة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية. واتفق الرؤساء المشاركون على أن يجتمعوا مرة أخرى في آذار/مارس.

وبناء على طلب رئيس الوزراء فياض، يقوم البنك الدولي بوضع ترتيبات لإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين جديد بغية توجيه دعم المانحين إلى الميزانية التشغيلية المتكررة للسلطة الفلسطينية. وأعلنت المفوضية الأوروبية أن الآلية الفلسطينية الأوروبية للمعونة، التي أنشئت بالتشاور الوثيق مع السلطة الفلسطينية، ستطلق في ١ شباط/فبراير كمتابعة للآلية الدولية المؤقتة. وستكون تلك الآلية مفتوحة لجميع المانحين وستوحد الاستثمار والدعم المتكرر بصورة أشمل مما تقوم به الآلية الدولية المؤقتة حاليا.

ويواصل ممثل المجموعة الرباعية بلير جهوده الرامية إلى ضمان تنفيذ مشاريع لدعم التنشيط الاقتصادي الفلسطيني. واجتمع الفريق القطري للأمم المتحدة في وقت مبكر هذا الأسبوع بغية تعزيز التنسيق بين الوكالات، وخاصة لدعم الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية.

ولا يمكن للجهود الفلسطينية للإصلاح وللمساعدة التي يقدمها المانحون أن تحدث أثرا مستمرا بدون تخفيف كبير للإغلاق، وفقا لاتفاق التنقل والعبور. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه يوجد ٥٦٣ عائقا أمام تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية. ومن الأهمية بمكان تخفيف عمليات الإغلاق تلك في سياق زيادة القدرة على التنقل وتوفير الأمن والثقة.

وفي ذلك الصدد، ما فتئت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تعمل على المحافظة على القانون والنظام، بما في ذلك نزع سلاح المتشددين واعتقالهم. ونشجع السلطة الفلسطينية على مواصلة وتعميق جهودها للوفاء بالتزاماتها في إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق بشأن توفير الأمن، ونطالب بتحسين التعاون بغية دعم تلك الجهود.

لقد أكد الأمين العام مجددا موقف الأمم المتحدة إزاء عدم قانونية المستوطنات. وتتطلب المرحلة الأولى من خريطة الطريق أن تجمد حكومة إسرائيل كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك ”النمو الطبيعي“. ونطالب إسرائيل بالعمل على الوفاء بالتزاماتها بوقف النشاط الاستيطاني، وتفكيك جميع المخافر الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. والعمل في بناء الجدار العازل مستمر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، منحرفا عن الخط الأخضر ومخالفا لفتوى محكمة العدل الدولية.

وننتقل إلى لبنان؛ إن التطورات السياسية والأمنية هناك لا تزال داعي قلق بالغ. ففي المجال السياسي، أرجئت جلسة البرلمان اللبناني المقررة لانتخاب رئيس للجمهورية للمرة الثالثة عشرة، إلى ١١ شباط/فبراير. ورغم الجهود الدبلوماسية، التي تقودها جامعة الدول العربية، فإن الأطراف لم تقترب من التوصل إلى اتفاق. والفراغ الرئاسي مستمر منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأسفر عن حالة خطرة لا تحتمل. وعلى زعماء لبنان أن يعملوا الآن لإيجاد جسر

للتقريب بين مواقفهم وإعادة البلد إلى نشاطه السياسي العادي.

إن عدم الاستقرار السياسي تفاقم بازدياد وتيرة الأحداث الأمنية الخطيرة. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، بدأت المظاهرات في ضاحية بيروت الجنوبية، للاحتجاج فيما يبدو، على حالات انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة. وأدى هذا الاضطراب إلى نشر قوات الجيش اللبناني وعناصر الأمن في المنطقة سعيا إلى إعادة الهدوء. وسرعان ما امتدت التظاهرات إلى مدينتي صور والخيام في جنوب لبنان وإلى الأجزاء الشمالية الشرقية من سهل البقاع. وبحلول الليل، كان قد قُتل سبعة أشخاص وجُرح نحو ٤٠ شخصا آخرين. وقد أعلن الجيش اللبناني أنه سيحقق في تلك الوفيات.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، عاش لبنان اغتيالا مستهدفا آخر، عندما قتل النقيب وسام عيد والمساعد أسامة مرعب من قوات الأمن الداخلي وأربعة أشخاص غيرهما، كما أصيب نحو عشرين آخرين، من جراء انفجار في بيروت. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، تسبب انفجار سيارة مفخخة في منطقة صناعية ببيروت في مقتل ثلاثة من المارة وجرح العشرات. وأصيبت أيضا سيارة دبلوماسية تابعة لسفارة الولايات المتحدة في لبنان في الانفجار، وجرح راكباها.

وفضلا عن الاعتداءات على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، كان هذا أول اعتداء على هدف دبلوماسي في بيروت، منذ أيام الحرب الأهلية في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الصباح الباكر من يوم ٢١ كانون الثاني/يناير، انفجرت قنبلة يدوية في إحدى المناطق السكنية في بيروت. وتسبب الانفجار في أضرار مادية، وإن لم يصب أحد. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن تلك الحوادث.

وبقيت الحالة في منطقة عمليات اليونيفيل هادئة في الغالب رغم توترها، وخاصة عقب عدة حوادث وقعت يومي ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير، قدم عنها وكيل الأمين العام غينو إحاطة إعلامية للمجلس. وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) والقوات المسلحة اللبنانية تحقيقاتهما في الاعتداء، الذي وقع في ٨ كانون الثاني/يناير على إحدى آليات اليونيفيل. ومن جهة أخرى، يستمر التحقيق في إطلاق صواريخ في ٨ كانون الثاني/يناير، على بلدة شيلومي في شمال إسرائيل. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك. وأصدر الأمين العام بيانين بإدانة الحادثين. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أطلقت القوات المسلحة اللبنانية النار على طائرتين إسرائيليتين داخل المجال الجوي اللبناني في منطقة عمليات اليونيفيل.

وأدان الأمين العام بشدة الأحداث الأمنية الخطيرة التي وقعت في الشهر الماضي وطالب بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وفي الشمال، تواصل منظومة الأمم المتحدة، بتوجيه عملياتي من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقديم المساعدة الإنسانية واتخاذ مبادرات تأهيل طارئة في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، الذي شهد مواجهة الجيش اللبناني مع مجموعة فتح الإسلام المسلحة، في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

ويؤيد الأمين العام كل التأييد جهود رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس للتوصل إلى اتفاق سلام في عام ٢٠٠٨، ويشجعهما على إحراز تقدم ملموس في كل المسائل الأساسية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالوضع النهائي. غير أنه من الأهمية بمكان أيضا أن تستقر الحالة على أرض الواقع وأن تتحسن، لمواصلة عملية أنابوليس.

وسيواصل الأمين العام العمل عن كثب مع الشركاء في المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة وهذا المجلس، بغية تنفيذ خريطة الطريق والحل القائم على وجود دولتين، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعايش دولة إسرائيل ودولة فلسطين في أمن وسلام، تطبيقا للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية.

الرئيس: أشكر السيد لين باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ونبدأ بإعطاء الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم أمام المجلس حول التطورات الراهنة. كما أعبر عن شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على توجيهكم لأعمال المجلس والجهود التي بذلتموها في الأسبوع الماضي في عملية صعبة لكي يبقي مجلس الأمن مسألة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة قيد نظره واهتمامه.

إن هذه الأزمة السائدة هي النتيجة التراكمية للسياسات والممارسات القاسية والمتعمدة وغير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وهي سياسات تشتمل على العقاب الجماعي كما أشار السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، هذا العقاب الجماعي غير القانوني للسكان، عبر الإغلاق المستمر للمعابر الحدودية لغزة وإعاقة الإمدادات الإنسانية والوقود، والاعتداءات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تسببت بالمزيد من القتل والتدمير ومعاناة السكان الفلسطينيين على نطاق واسع. لقد كان القصد من جهودكم، أن تدار أعمال المجلس بحيث تعالج هذه المأساة الإنسانية ويوضع حد لمعاناة السكان المدنيين الفلسطينيين بمطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بفتح المعابر الحدودية لقطاع غزة وتوفير عبور آمن للعاملين في المجال الإنساني وللمواد الغذائية والطبية والوقود إلى قطاع غزة، وللمرضى الذين يحتاجون للعلاج الطبي خارج القطاع.

مع ذلك، ومن دواعي الأسف، لم يكن مجلس الأمن ولمرة أخرى، قادرا على التوصل إلى توافق، وبالتالي عجز عن التجاوب بفعالية لمعالجة هذا الوضع. وعلى الرغم من أن مشروع البيان الرئاسي الذي جرى التفاوض بشأنه لم يرق إلى المستوى المطلوب لمعالجة هذا الوضع بشكل منصف وكاف، وذلك برفع الحصار عن شعبنا المحاصر في قطاع غزة ووضع حد لمحنته الإنسانية، فإنه كان يشكل الحد الأدنى لرد المجلس إزاء هذه الأزمة المتواصلة إلى يومنا هذا. وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق امتناننا لأعضاء المجلس الذين أيدوا مشروع البيان الرئاسي، كما نعرب عن تقديرنا للمواقف المبدئية لغالبية أعضاء المجلس إزاء هذه المسألة الإنسانية ولجميع الدول التي شاركت في النقاش العام في الأسبوع الماضي، وأعربت عن تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني في هذا الوقت العصيب.

وفي هذا السياق، فإن المجموعة العربية، برئاسة المملكة العربية السعودية لهذا الشهر، انخرطت بشكل فعال وبناء في هذه المسألة. وأبدت المجموعة مرونة كبيرة من خلال تركيزها على الوضع الإنساني في غزة، على أمل أن ترى مجلس الأمن يضطلع بمسؤولياته ويتجاوب بشكل سريع وعملي مع هذه المأساة المتواصلة والمتزايدة. لكن للأسف، فإن ذلك لم يتحقق. وهنا نعرب عن خيبة أملنا بشدة لعدم التوصل لأية نتيجة عقب توجهنا إلى مجلس الأمن على أمل أن يتخذ إجراء ما. إن إخفاق مجلس الأمن في معالجة هذه المسألة لن يساعد في تحسين الوضع على الأرض ولن يساهم في دفع عملية السلام قدما إلى الأمام، ولن يولد الثقة لدى

الشعوب بقدرة المجلس على معالجة المسائل الجادة والأزمات الحرجة التي تطرح عليه بشكل فعال كتلك التي نواجهها الآن.

بينما نجتمع هذا اليوم، فإن الأزمة الإنسانية الفلسطينية في قطاع غزة تزداد حدة وتفاقما مع تداعيات يمكن توقع بعضها، والبعض الآخر بالتأكيد لا يمكن التكهن بتبعاته على السكان المدنيين الفلسطينيين، وعلى الاستقرار في منطقتنا، وعلى فرص السلام. إن التجويع والفقر، والسجن الجماعي لجميع السكان المدنيين أمور لن تحقق الهدوء أو تساهم في توفير مناخ ملائم للسعي إلى السلام. وإلى جانب الاعتداءات العسكرية العنيفة وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبلا هوادة، فإن هذه الأزمة ستزيد من حدة اليأس وانعدام الأمل لدى الشعب الفلسطيني. ومن عدم استقرار الوضع، وستدفع إلى مزيد من الاستياء والإحباط، الذي من شأنه أن يؤجج دائرة العنف الشريرة التي حاولنا، ولأمد طويل، أن نضع حدا لها، بما في ذلك وقف إطلاق النار من جانب واحد أكثر من مرة، وهو ما حققه الرئيس محمود عباس وقامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتقويضه مرارا وتكرارا.

واليوم، وعلى الرغم من نداءاتنا والاحتجاجات الدولية في أعقاب تصعيد إسرائيل لحصارها وعدوانها ضد غزة، فإنه لم يُتخذ أي إجراء حقيقي، والحالة مستمرة بالتدهور. وما شاهدناه في الأيام الأخيرة في رفح على الحدود بين مصر وغزة يثير الانزعاج، وهو مثال جلي على مدى اليأس والحرمان الذي آل إليه السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، فإننا نعبر عن عميق تقديرنا للحكومة المصرية لتعاطيها مع هذا التطور بهدوء وحساسية. وفي الواقع، فإن الأغلبية من الآلاف الذين تدفقوا عبر الحدود كانت تسعى لقضاء الاحتياجات الإنسانية الأساسية من غذاء ودواء ووقود من أجل الحياة، وللعديد منهم، كان لتلبية الحاجة إلى حرية الحركة ولو لوقت محدود وفي مساحة صغيرة بعد شهور طويلة من الحبس في قطاع غزة.

إننا نؤكد مجددا أنه لا توجد ذريعة أو سبب أو منطق يبرر هذه المعاملة القاسية واللاإنسانية للمدنيين الأبرياء. ولا يجب إرغام الأطفال والنساء والعجزة والمعوقين والمرضى والعائلات كافة على العوز، والتجويع والبقاء بدون ضروريات الحياة الأساسية، والتعرض للإرهاب والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة لأي سبب كان. هذا أمر لا يمكن تبريره ويفتقر إلى وازع أخلاقي. ومن المفترض أن يحمي القانون الدولي المدنيين في وقت الصراع المسلح، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، من إجراءات العقاب الجماعي والأعمال الانتقامية التي يحظرها تماما.

إن ما يحدث في غزة كارثة متعمدة من صنع الإنسان. وهذه المسألة لا بد للمجتمع الدولي أن يرفضها رفضا صارخا، ولا بد من مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري لهذه السياسات والممارسات غير القانونية التي تسببت بهذا الوضع. ويجب إرغام إسرائيل على أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها تجاه السكان المدنيين الرازحين تحت احتلالها، وفقا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. وبغض النظر عن الأعذار التي تقدمها إسرائيل، فإنه لا يمكنها، ولا يجب السماح لها، بالتنصل من التزاماتها في هذا الصدد، ولا بد من مساءلتها. لذا، فإن الوضع الماثل أمامنا يتطلب بصفة عاجلة عملا إنسانيا وتحركا سياسيا.

وفي هذا الصدد، فإننا نعيد التأكيد على الحاجة إلى التجاوب مع الاقتراح الذي قدمته السلطة الفلسطينية لتتولى المسؤولية عن الجانب الفلسطيني من المعابر الحدودية لغزة. ولقد صادق مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه

بالقاهرة يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ على هذا الاقتراح الذي حظي بتأييد المجموعة الرباعية، وتأييد عالمي واسع النطاق، وتأييدكم، جميع أعضاء مجلس الأمن خلال المشاورات بشأن مشروع البيان الرئاسي في الأسبوع الماضي وبداية هذا الأسبوع. إن الرئيس محمود عباس موجود في القاهرة اليوم لمناقشة هذه المسألة مع الرئيس محمد حسني مبارك في إطار الاتفاقيات السابقة. إنها الوسيلة العملية والمستدامة لمعالجة المأساة الإنسانية بسبب العقاب الجماعي لمليون ونصف مليون فلسطيني في قطاع غزة، إذ أنها يمكن أن تسمح بفتح المعابر وبالحركة الضرورية للأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه. إن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بتأمين هذه الحركة وضمان دخول العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك التابعون للأمم المتحدة، وفي مقدمتهم العاملون في وكالة الأونروا، التي تواصل تقديم مساعدات حيوية للسكان المدنيين الفلسطينيين في هذا الوقت. ونحن باسم فلسطين، نشكر الأونروا على هذا الدور النبيل الذي تقوم به خاصة في قطاع غزة.

إن الصورة الماثلة أمامنا الآن في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، قاتمة للأسف. والتقدم الذي تم إحرازه في عملية السلام التي أعيد إحياؤها يظل بعيد المنال، بينما تستمر التحديات في التزايد. وعلى الرغم من الزخم الذي تحقق مؤخرا، والآمال التي نجمت عن التطورات في الساحة الدولية، بما في ذلك مؤتمر أنابوليس الهام، التي أدت إلى استئناف المفاوضات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومؤتمر باريس للمانحين، والزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي جورج بوش للمنطقة في أوائل هذا الشهر، فإن التطورات الراهنة على الأرض كما أشار السيد لين باسكو إلى ذلك هي التي تشكل الآن الأجواء المحيطة بنا، وهي التي سوف تحدد مسارنا في المستقبل. وفي هذا الصدد، فإن الممارسات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل تجاه قطاع غزة، وسياساتها غير القانونية المستمرة في الضفة الغربية، الرامية أساسا إلى تحقيق أغراضها التوسعية غير المشروعة، هي التي تضر بشكل كبير بهذا الزخم وتلك الآمال.

ففي الوقت الذي استرعينا انتباه مجلس الأمن والأمين العام مرارا وتكرارا، من خلال رسائلنا حول الوضع على الأرض، فإن إسرائيل كانت تواصل حملتها الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها. إنها حملة شعواء والأمثلة عليها كثيرة إلى حد يصعب حصرها هنا، ولكن بعضها يعكس خطورة هذا الوضع. ففي أعقاب مؤتمر أنابوليس مباشرة، زادت وتيرة الاستيطان، وأعلن المسؤولون الإسرائيليون استمرار الاستيطان في جبل أبو غنيم (هارحوما) في القدس الشرقية المحتلة. كما واصلت إسرائيل بناء المستوطنات في وادي الأردن. وفضلا عن ذلك، ففي الأسبوع الماضي، قامت الجرافات الإسرائيلية بتجريف مساحة كبيرة من حرم جامعة القدس في حي بيت حنينا في القدس الشرقية المحتلة لبناء طريق يربط المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ببعضها البعض.

إن كون المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل خرقا جسيما للقانون الدولي مسألة لا نزاع فيها. ولقد أكد على ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة والأمين العام للأمم المتحدة، كما أكد عليه اليوم السيد لين باسكو في مداخلته. وكون هذه المستوطنات تشكل عقبة جدية أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، وبالتالي أمام تحقيق السلام، هي أيضا مسألة لا نزاع فيها.

لقد دعت خريطة الطريق، التي أقرها مجلسكم الموقر في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وبوضوح، إلى قيام إسرائيل

بتجميد كافة الأنشطة الاستيطانية، وإزالة جميع البؤر الاستيطانية. وطالبت المجموعة الرباعية إسرائيل مرارا وتكرارا بأن تتقيد بهذا الالتزام. وعلى الرغم من التعهدات التي أعلنتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف هذه النشاطات الاستيطانية فإنها واصلت القيام بها في كل الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية وما حولها، من خلال إقامة المستوطنات وتشييد الجدار وبناء الطرق الالتفافية وغيرها من الإجراءات والممارسات غير القانونية التي تقوم بها بغرض تسهيل تنفيذ خططها للضم الفعلي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك، من جملة أمور، مصادرة الأراضي وتدمير البيوت وفرض قيود الإقامة ونظام التصاريح.

إن هذه النشاطات الاستعمارية، إلى جانب كونها غير أخلاقية فإنها أيضا استفزازية للغاية. فهي تقوض بشكل خطير مصداقية عملية السلام وتثير شكوكا جدية حول حسن نوايا إسرائيل في المفاوضات، حيث أنها لا تستطيع حتى وقف هذه الأعمال غير القانونية، وتخلق مزيدا من العراقيل على الأرض. وفي هذا الصدد، فإن الجدار العازل والمستوطنات التي لها تأثير خطير على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية يهدد بشكل جلي فرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، لكونها تجزئ الأرض الفلسطينية وتدمر وحدتها وتكاملها وتواصلها الجغرافي وقابليتها للحياة. لذا، فإننا نكرر نداءاتنا إلى المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل ويرغمها على وقف جميع النشاطات الاستيطانية غير القانونية وبناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تتقيد بالتزاماتها القانونية، وأن تتخذ تدابير فورية لبناء الثقة لتبيّن جديتها في معالجة هذه المسألة.

وفي نفس الوقت، فإن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل فرض قيود شديدة على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية من خلال إقامة المئات من نقاط التفتيش والحواجز، التي لم تشهد نقصانا في عددها منذ إعادة إطلاق عملية السلام. وهي تؤثر بشكل خطير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من إطلاق سراح عدد من الأسرى، تواصل إسرائيل حملات الاعتقال اليومية، وهناك ما يقارب من ٠٠٠ ١١ فلسطيني في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، من بينهم مئات من النساء والأطفال، ومعظمهم محتجز في ظروف يرثى لها. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل شن غاراتها العسكرية على المدن والبلدات الفلسطينية، بما في ذلك الاعتداءات على قوى الأمن الفلسطينية، مقوضة بشكل متعمد جهود وإنجازات ومصداقية السلطة الفلسطينية لتعزيز الهدوء والأمن لمواطنيها. كل هذه المسائل الجادة تتطلب اهتماما وعملا. وهي تثير تساؤلات حول النوايا الحقيقية لإسرائيل إزاء عملية السلام، إذ أن استمرارها لن يحقق سوى المزيد من التدهور في الوضع على الأرض، ويضر بالتقدم في عملية السلام، بل ويهدد هذه العملية برمتها.

ليس هناك توازن وليس هناك عدل في استمرار هذا الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومرة أخرى، فإن إسرائيل تظل بدون مساءلة عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان وخروقاتها الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة. وأمام هذا المنعطف الحرج، فإن الجهود والدعوات لوقف هذا التدهور طغت عليها تلك الدعوات إلى إيجاد توازن على وضع يفتقر إلى التوازن كلية.

وبينما ندرك أن على الجانبين مسؤوليات بموجب القانون الدولي والتزامات بمقتضى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في عملية السلام، التي تلتزم بها القيادة الفلسطينية، فإن هذا الوضع يبقي وضع احتلال أجنبي لشعب بأسره، تنتهك فيه السلطة القائمة بالاحتلال حقوقه الأساسية كل يوم من خلال أساليب العقاب الجماعي والعدوان العسكري وغيرها من الإجراءات غير القانونية. إنه وضع يسود فيه جبروت القوة وتزداد جرأة بينما يتواصل معه إضعاف قوى السلام.

إنه وضع لا يوجد له حل عسكري ولا بد من أن يكون له حل سياسي عادل وشجاع مبني على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق ومبدأ مدريد – الأرض مقابل السلام.

وعليه، فإننا سنواصل توجهنا إلى المجتمع الدولي سعيا وراء دعمه لإعلاء شأن القانون الدولي لإنهاء الأزمة الإنسانية الراهنة، وكذلك لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من الصعوبات التي نواجهها، ما زلنا نؤمن بقوة الدور الهام للمجتمع الدولي في تعزيز الهدوء والاستقرار، وفي معالجة الوضع الإنساني، ودفع عملية السلام قدما إلى الأمام. إذ أن هذا الدعم والتشجيع والالتزام الجماعي بالمواقف المبدئية المبني على القانون الدولي يقوي من عزيمتنا على إدراك حقوقنا وتطلعاتنا الوطنية. لذلك، فإننا سنواصل تثمين دور مجلس الأمن كجهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة تقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين في عالمنا هذا، وسنواصل مطالبتنا له بأن يضطلع بواجباته بشكل فعّال، وينفذ قراراته المتعلقة بقضية فلسطين، إلى أن يتحقق السلام العادل والدائم والشامل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

في غياب الرئيس، أود الإشارة إلى أن عدم الاستقرار المتزايد والأخطار التي تداهم الأمن والسلم الدوليين في لبنان، ولا سيما ما يشكله حزب الله في المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني، هي أكثر حدة اليوم من أي وقت مضى. وإن صاروخي الكاتيوشا اللذين أُطلقا على شمال إسرائيل في ٨ كانون الثاني/يناير، والهجمات الإرهابية التي أدت إلى جرح اثنين من حفظة السلام الأيرلنديين في اليوم نفسه، مجرد مثالين على ما يحدث هناك.

ولئن كانت إسرائيل قد رحبت بالبيان الصادر عن المجلس إلى الصحافة الذي يدين تلك الهجمات الإرهابية، فإنه يلزم عمل الكثير لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) كاملا.

وما زالت الأسلحة تمر عبر الحدود السورية – اللبنانية السهلة الاختراق، في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن بعضا من تلك الأسلحة يُوجَّه إلى مناطق واقعة جنوب نهر الليطاني، حيث يحافظ حزب الله، الذي أعيد تسليحه، على وجود له فيها.

ولا يزال الجنديان الإسرائيليان، أودي غولدواسير وإلداد ريجيف، اللذان اختطفهما حزب الله في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، محتجزين دون أية بادرة على بقائهما على قيد الحياة أو السماح للصليب الأحمر بزيارتهما. وينص القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) صراحة على الدعوة إلى الإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن الجنديين الإسرائيليين. وأدعو المجلس، كما فعلتُ من قبل، إلى تنفيذ تلك الأحكام والمساعدة على عودة شبابينا إلى وطنهما دونما تأخير.

أخيرا، الحادث الذي وقع في ٧ كانون الثاني/يناير في منطقة هالتا، عندما عبر مواطن لبناني إلى داخل إسرائيل، يذكّرنا بالحاجة إلى ترسيم الخط الأزرق. وفي حين أعادت إسرائيل المشتبه فيه إلى لبنان بعد إجراء تحقيق سريع معه، فإننا نأمل أن يؤدي ترسيم الخط الأزرق، ووضع علامات تحذيرية، إلى منع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الوضع مع حماس في قطاع غزة وعملية السلام مع القيادة المعتدلة في السلطة الفلسطينية. إن الوجه القبيح للإرهاب الفلسطيني – المتمثل في أعمال الإرهاب الشرسة والمرعبة التي تنفذ دون هوادة ضد الإسرائيليين لمجرد أنهم إسرائيليون – يعتبر من أكبر

الأزمات والتهديدات الإنسانية لحقوق الإنسان وللسلام والاستقرار في منطقتنا. وتهيب إسرائيل بالقيادة المعتدلة في السلطة الفلسطينية أن تتحمل مسؤولياتها بموجب مختلف الاتفاقات، بما في ذلك خارطة الطريق، وأن تضع حدا لأعمال العنف والإرهاب، وللتحريض على ارتكاب هذه الأعمال ضد شعبنا.

تبين أحداث الأسبوع الماضي كيف أن الإرهاب لا يعرض حياة المدنيين للخطر ويهددها فحسب، بل يعرض أيضا كامل عملية السلام لخطر جسيم. وفي مساء الخميس الماضي تسلل إرهابيان فلسطينيان مسلحان إلى كفر إتزيون في الضفة الغربية وجرحوا ثلاثة إسرائيليين. وفي حادث آخر وقع في الوقت نفسه تقريبا، أطلق إرهابيون فلسطينيون النار على شرطة إسرائيليين كانوا متواجدين بالقرب من مخيم شعفات للاجئين بالقدس، وقتلوا شرطيا وجرحوا آخر.

وبينما تستمر تلك الأعمال الإرهابية، فإن ما يزيد على ٢٣٠ ٠٠٠ إسرائيلي ما زالوا يعيشون داخل مدى الصواريخ الفلسطينية التي تُطلق من قطاع غزة. ومنذ أن تبوأت حماس السلطة أُطلق ما يزيد على ٤ ٢٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على المدن والبلدات في جنوب إسرائيل. ومن بين تلك المدن والبلدات تحملت مدينة سدروت معظم الهجمات الصاروخية – بشجاعة مذهلة، ولكن أيضا بآلام ومعاناة رهيبة.

إن سدروت، كما وصفها صحفي بريطاني يغطي الأحداث في المنطقة، مدينة تُختبر فيها فرص البقاء على قيد الحياة كل ١٥ ثانية. إن مدة ١٥ ثانية هي كل الوقت المتاح لسكان سدروت في الفترة ما بين إطلاق الضوء الأحمر لصفارات الإنذار وعملية ارتطام وانفجار صواريخ القسام التي لا مفر منها. ولا توجد حياة طبيعية في سدروت. ويعيش كل فرد فيها على حافة الكارثة. فسكانها يعيشون في حالة خوف من ترك منازلهم وفي رعب من توصيل أبنائهم إلى المدارس ورياض الأطفال، بل ويخافون حتى الذهاب إلى السوق. إن هذه الصيغة المرعبة من لعبة ”الروليت الروسية“ – وأؤكد للمجلس أنها ليست لعبة – أُطلق عليها ذلك الاسم لأنه لا أحد يعرف متى سيُطلق الصاروخ القادم أو أين سيسقط – وهذا مصدر لهلع فظيع.

توجه حماس حملتها الإرهابية من قطاع غزة، التي سيطرت عليها عن طريق العنف في العام الماضي، لكي تعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر وتبتر أطرافهم وتقتلهم. ومنذ أسبوعين، قتل قناص من حماس متطوعا من الإكوادور عمره ٢٠ عاما، هو السيد كارلوس شافيز، في حقول مزرعة عين حاشلوشا التعاونية. ولا تكتفي حماس بإطلاق الصواريخ بطريقة عشوائية فحسب، بل تستهدف الآن أيضا المدنيين باستخدام أسلحة دقيقة التسديد.

وأذكِّر المجلس بأن إسرائيل فكت ارتباطها بقطاع غزة منذ أكثر من عامين، على أمل أن يحكم الفلسطينيون المنطقة بمسؤولية – عن طريق توفير الرعاية لشعبهم وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة. وبدلا من ذلك، قام الفلسطينيون بتحويل غزة إلى قاعدة للإرهاب ومنصة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل.

لا يزال زميلي الفلسطيني يشير – دون خجل أو لأنه لم يتم إبلاغه بحقيقة الأمور – مرارا وتكرارا إلى إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، متجاهلا بشكل صارخ أن إسرائيل في الواقع غادرت غزة تماما قبل عامين. إن السلطة الوحيدة القائمة بالاحتلال في غزة هي الاحتلال الإرهابي الذي تمثله حماس، التي لا تبقي على الإسرائيليين فحسب ، بل أيضا على شعبها نفسه، رهينة للإرهاب والعنف.

وبصورة متميزة جدا، استخدم المراقب عن فلسطين مرة أخرى كلمة ”الاحتلال“ ١٣ مرة. وقد قمت بحصرها. ولم يستخدم كلمة ”حماس“ ولو مرة واحدة. وينبغي له أن يتذكر أن هذا هو العالم الحقيقي. وهذا هو مجلس الأمن. هذا ليس بمسرح.

وبينما تتواصل تلك الأعمال الإرهابية، يعيش الإسرائيليون في حالة مستمرة من الشعور بالخوف والخطر. لقد كانت حكومتي واضحة – بالأقوال والأفعال – في أنها ستبذل كل ما في وسعها لمنع حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة. فلا يزال تدفق التيار الكهربائي إلى غزة مستمرا، وهو يفي بما لا يقل عن ثلاثة أرباع احتياجات غزة من الكهرباء. وتدخل الإمدادات، بما فيها غاز الطبخ و ٥٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الديزل الخاص بالمولدات – أساسا للمستشفيات – و ٢,٢ مليون لتر من الوقود المستعمل في الصناعة لمحطات توليد الطاقة وحمولة ٥٠ شاحنة من مواد المعونة الإنسانية، جميعها إلى قطاع غزة منذ الأسبوع الماضي. وتعمل إسرائيل بشكل وثيق في الميدان مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية ذات الصلة لكفالة تلبية احتياجات السكان المدنيين.

وعلى النقيض من ذلك، ما الذي يمكن قوله فيما يتعلق بالتزام حماس إزاء الاحتياجات الإنسانية في غزة؟ إن حماس تحوِّل الإمدادات من الوقود التي تُرسل لتوليد الطاقة المحلية. وتُبقي على سكان غزة يعيشون في الظلام من أجل أن تتمكن من صنع المزيد من الصواريخ التي تطلقها على إسرائيل. ومما يدعو إلى السخرية أن قيام الإرهابيين بإطلاق الصواريخ عبر الحدود يُجبر على إغلاق المعابر، التي تعرقل الجهود المبذولة لتسليم المعونة الإنسانية. ومؤخرا شهدنا استخدام حماس حتى القوافل الإنسانية في تهريب المتفجرات والأسلحة إلى غزة. وتطلق حماس صورا من البؤس في تلاعبها المتواصل بوسائط الإعلام، جاعلة من غزة لا مجرد مسرح لعملياتها فحسب، بل أيضا لحملاتها الإعلامية المضللة.

ليس هناك وجود لكلمة ”إنساني“ في المفردات التي تستعملها حماس. وكما لاحظنا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها في الأسبوع الماضي وكيل الأمين العام، باسكو، فإن أكثر من ٢٠ شهرا مرت على اختطاف العريف جلعاد شاليط، الذي لا يزال مكان وجوده ووضعه مجهولين. ولا يسمح الإرهابيون الذين يحتجزونه بأي زيارة له لتقييم حالته. تلك هي الأزمة الإنسانية الحقيقية الراهنة.

في عدة مناسبات أكد وفد بلادي على أن الإرهابيين يعتمدون على الدول لدعمهم ومساعدتهم. إن سوريا موطن لمقرات العديد من المنظمات الإرهابية، بما فيها الجهاد الإسلامي وحماس. والقائد السياسي للأخيرة، خالد مشعل، يعيش فيها، بينما يواصل تنظيم قتل الإسرائيليين.

وإيران أيضا تمول حماس وحزب الله وتدعم بسخاء الإرهاب في كل مكان آخر في العالم. وتستخدم إيران إنكار المحرقة وتهدد بتدمير إسرائيل لتعزيز وجهة نظرها العنصرية تماما للعالم. وإيران لا تستطيع أن تعيش في عالم توجد فيه دولة يهودية، ولذلك فهي تمول الإرهابيين في الميدان للقيام بأعمالها القذرة. ويجب أن توقف عند حدها، وآمل مخلصا أن يتأكد هذا المجلس من القيام بذلك. وفي حديث الرئيس الإيراني أمام مشاهدي التلفزيون مساء أمس أكد من جديد على تهديداته العدوانية ضد إسرائيل، قائلا ”إن حياة الصهاينة ستأتي إلى نهايتها إن عاجلا أم آجلا“. إن هذا الخطاب التحريضي يصيب بالتأكيد كل واحد منا في الصميم.

لكن ما يدفع إلى الشعور بقلق أشد أن تأتي ملاحظات الرئيس الإيراني بعد يوم واحد فقط من احتفال الأمم المتحدة بيوم ذكرى المحرقة، تلك المناسبة الجليلة، التي

أعاد فيها المجتمع الدولي تأكيد إصراره على حفظ الذكرى الخالدة للمحرقة واستخدام صكوك حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية لكي لا تتكرر الإبادة الجماعية أبدا في أي مكان.

وخلال الأسبوع الذي توحدت فيه أمم العالم لتذكر ضحايا المحرقة وربما أكبر مثال على تشويه السلطة المدنية، فإن من المناسب أن نذكر كيف يحاول المتطرفون إلغاء تلك الجهود. وحماس وحزب الله هما حزبان غير ديمقراطيين يستخدمان أدوات المجتمع المدني لتحقيق جدول أعمالهما العنصري والحاقد والعنيف. وهما يستغلان ويسيئان استعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان لزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى.

ويجب على المجتمع الدولي ألا ينخدع بذلك. ويجب أن يدرك بأن حماس عدو لكل ما تمثله الأمم المتحدة. وحماس لا تمثل إرادة الشعب الفلسطيني، بل تمثل إرادة المتطرفين الذين يسعون لتقويض كل ما عملنا من أجله. إن وجود حماس في السلطة، وبدون قيود، ليس أقل من تقهقر الحضارة.

إن إلحاح الحاجة إلى الإدراك بأن الإرهابيين يحاولون تقويض ديمقراطيتنا وتدمير حقوقنا الإنسانية جرى تأكيدها مؤخرا في بيان مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بشأن الحالة في قطاع غزة. ففي مسعى من حركة عدم الانحياز لإصدار إدانة سياسية بحتة لإسرائيل، فإن بيانها لم يأت على ذكر الإرهاب الفلسطيني لحماس، ناهيك عن هجماتها العشوائية العنيفة بالصواريخ على إسرائيل. والبيان في جوهره، أغفل أن يعكس فهم الواقع على الأرض والمسؤولية العامة لهذا المجلس. فإلى أي مدى من الجهل والسخرية يمكن لحركة عدم الانحياز أن تصل؟ وكما قال المرحوم دانيال باتريك موينهان ذات مرة، ما هو الأمر الذي لا تنحاز إليه حركة عدم الانحياز؟ وهل ما زالت ذات صلة بالواقع اليوم؟

إننا نؤمن بمواصلة الحوار، وهو ما يجري الآن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولكن هذا يعني اتخاذ نهج متوازن ومنصف إزاء الصراع، وألا نعزز الروايات المتحيزة. وقد شهدنا مؤخرا الآثار الضارة للخطاب الأحادي الجانب في القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وجلي أن تلك المبادرات لا تعود بالنفع على السلام وحقوق الإنسان. وهي إن فعلت شيئا، فإنها لا تفعل سوى تهديد إمكانية المصالحة والتوصل إلى اتفاق.

لقد خيم الظلام على غزة، ولكنه ليس الظلام الناشئ عن غياب الضوء المادي. الظلام في غزة هو نتيجة للظلام الذي يفرضه المتطرفون في طهران ودمشق، الذين لا يريد وكلاؤهم في الميدان، حماس وحزب الله، سوى إخماد كل تقدم وتنمية وأمل ونور. ويمكن إشعال نور الأمل في غزة في أية لحظة. ويمكن للحالة أن تتغير بشكل مثير في أقل من ثانية. وكل ما يتطلبه ذلك أن تتوقف الصواريخ وأن يتوقف الإرهاب.

ولحسن الطالع، فإن المعتدلين في المنطقة يعملون بدأب لمواجهة المتطرفين. وقد ذهبت إسرائيل إلى أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من أجل استعادة النور وروح السلام إلى شعوب المنطقة. وإسرائيل ملتزمة برؤية الدولتين – واحدة يهودية والأخرى فلسطينية – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، كما يظهر الحوار الجاري بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس. إننا ملتزمون برؤية الدول العربية والدول الإسلامية المعتدلة في المنطقة تدعم العملية بيننا وبين الفلسطينيين. إن الجمود ليس سياستنا ولا في مصلحتنا. وتؤمن إسرائيل بأن دولة فلسطينية مستقلة،

ترغب في العيش بسلام كجار لنا، تمثل أمرا حيويا لتحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة.

ولكن يتعين على المعتدلين أن يعملوا سويا. إن الاختلافات فيما بينهم وتوجيه أصابع الاتهام إلى بعضهم بعضا لن يؤدي إلا إلى تقويض قوتنا الجماعية. والوقوف إلى جانب الإرهابيين لن يمنحهم حافزا للإصلاح وإنهاء العنف. وكل دور من أدوارنا هنا يتسم بالأهمية. وتأمل إسرائيل أننا من خلال الفهم الدقيق لتلك الأدوار، يمكننا أن نحقق السلام الدائم لجميع مواطني الشرق الأوسط في عصرنا.

السيد جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدئ، أود أن أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية للمجلس، وهي الثانية عن الشرق الأوسط في غضون أسبوع.

وكما سمعنا، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين يواصلون إجراء المفاوضات الثنائية على أعلى المستويات. ومرة أخرى عقد الاجتماع الأخير بين السيد أولمرت والرئيس عباس في ٢٧ كانون الثاني/يناير. إن هذه الاتصالات المنتظمة تشهد على التصميم السياسي لدى القائدين. وهذا أمر قيم، خاصة وأن الأحداث في الميدان تهدد بتقويض العملية السلمية. وإننا نشيد بالرجلين على ما يتحليان به من قيادة سياسية ونشجعهما ونشجع الحكومتين على مواصلة ذلك.

إننا، في المجتمع الدولي، نتحمل مسؤولية القيام بكل ما في وسعنا دعما لعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، وهي العملية التي لها هدف متفق عليه وهو الدولة الفلسطينية التي تملك مقومات الاستمرار جنبا إلى جنب مع إسرائيل، بينما يتمتع البلدان بالسلام والأمن. ولست متأكدا فيما إذا كانت مناقشة كهذه، والتي تولد الحرارة أكثر من الضوء، تقدم إسهاما مفيدا لتلك العملية. ولكن من جانبنا، فإن الحكومة البريطانية ستستمر في عرض دعمها السياسي والعملي للإسرائيليين والفلسطينيين المعنيين كافة. وأحد الأمثلة على ذلك مشاركة المملكة المتحدة في رعاية مؤتمر المستثمرين الخاصين، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام في بيت لحم، بوصفه جزءا من التزامنا بالعمل مع الآخرين للمساعدة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني المدعوم من جانب القطاع الخاص.

ولا يمكننا أن نتهاون. فقد أطلق مؤتمر أنابوليس عملية السلام، ويجب علينا الآن أن نحقق تقدما مستمرا وثابتا نحو الهدف. ولا يبدو حتى الآن أن الأطراف تحقق ذلك.

إن الحالة في غزة ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ لوفد بلدي. وقد أجرى مجلس الأمن مناقشات مستفيضة بشأن ذلك خلال الأسبوع الماضي، وأوضحت خلالها قلق المملكة المتحدة وموقف حكومة بلدي. إننا ندين هجمات الصواريخ شبه اليومية من غزة التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، ونعترف بأن إسرائيل تملك حق الدفاع عن النفس ضد تلك الهجمات. ولكن إغلاق المعابر وتقييد إمدادات الوقود والمواد الغذائية والسلع الأخرى من أجل خلق المعاناة لدى السكان المدنيين لا يمثل ردا صحيحا. إننا نرحب بقرار الحكومة الإسرائيلية استئناف إمدادات الوقود والمواد الغذائية إلى غزة، ويجب على الفلسطينيين أن يستجيبوا لشواغل إسرائيل الأمنية وأن يضعوا حدا لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على إسرائيل.

وأود أن أعرب عن قلق حكومة بلدي إزاء الحالة في رفح وعن تأييدنا لرد الحكومة المصرية. ونؤيد اقتراح رئيس الوزراء فياض بتولي السلطة الفلسطينية السيطرة على الجانب الفلسطيني من معابر غزة. وأُشجع جميع المعنيين على العمل، على وجه السرعة، لإدارة المعابر بصورة طبيعية. ونحن في الاتحاد الأوروبي أوضحنا أننا على استعداد للقيام بدورنا في معبر رفح عندما تسمح الظروف.

أما بالنسبة للبنان، أود أن أُذكّر بالبيان الصحفي الذي أدليتم به، سيدي الرئيس، يوم أمس بالنيابة عن أعضاء المجلس. والمملكة المتحدة قلقة إزاء تدهور الحالة الأمنية في لبنان. فلقد شهدنا القنابل المزروعة على الطريق التي قتلت اللواء فرنسوا الحاج والكابتن وسام عيد. وشهدنا الهجمات على الطرق ضد مركبات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفل) وسفارة الولايات المتحدة، وصواريخ الكاتيوشا التي أطلقت من جنوب لبنان على شمال إسرائيل. إننا ندين جميع هذه الهجمات الإرهابية. ونحن مترعجون كذلك من الاضطرابات المدنية التي وقعت يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير، التي قُتل فيها عدد من المتظاهرين.

ولا يزال من الضروري أن يتم التوفيق بين الخلافات السياسية وأن تتم عملية انتخاب رئيس دون تدخل خارجي. ونرحب بالجهود الأخيرة التي بذلتها جامعة الدول العربية ونتطلع إلى قيام كل من يتمتعون بنفوذ باستعماله بصورة معقولة من أجل الصالح العام لجميع اللبنانيين.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط الذي نسعى جميعنا لتحقيقه – أولا، بصفتنا عضوا في المجموعة الرباعية؛ ثانيا، من خلال اليونيفل وعمليات الأمم المتحدة الأخرى؛ ثالثا، بصفتنا نوفر المساعدات الإنسانية من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ ورابعا، بصفتنا نقوم بدور الميسر لإحراز التقدم. ولا بد من سماع صوت الأمم المتحدة، وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن بدوره. وللقيام بذلك، يجب ضمان أن تضيف مناقشتنا قيمة وأن تعتبر دعما للتقدم نحو تحقيق الهدف المشترك: سلام شامل في المنطقة.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي عرضت صورة قاتمة للوضع في الشرق الأوسط.

وأود أولا الإدلاء ببعض الكلمات حول لبنان، حيث أن الوضع يشكل مصدر قلق بالغ لنا وينبغي أن يسترعي بالاهتمام التام من مجلس الأمن. إننا ندين بأشد لهجة الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي تجري في هذا البلد منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ونستنكر التدهور الكبير الذي طرأ على الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة. وفي حملة حقيقية لزعزعة الاستقرار، وقعت أربع هجمات منذ نهاية ولاية الرئيس إميل لحود. وفي أعقاب اغتيال قائد العمليات في الجيش في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت مؤسسة أخرى هامة في الحفاظ على الاستقرار اللبناني للشلل عن طريق الهجوم القاتل الذي وقع في ٢٥ كانون الثاني/يناير ضد ضابط في قوى الأمن الداخلي. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وقع هجوم على سيارة دبلوماسية لأول مرة في ثلاث سنوات. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، ضربت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. إننا نؤكد مجددا دعمنا التام لقوة الأمم المتحدة، التي تقوم بعمل رائع من أجل الاستقرار في ظروف صعبة في جنوب لبنان.

ومثلما ذكر مجلس الأمن بالأمس، من الهام جدا أن يقدَّم الجناة والمحرضون على هذه الجرائم للعدالة وأن يوضع في النهاية حد للإفلات من العقاب في لبنان. ويؤكد وفد بلدي مجددا دعمه للجهود التي يبذلها الأمين العام لإنشاء محكمة خاصة في أقرب وقت ممكن، بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧).

لقد تابع وفد بلدي ببالغ القلق التطورات التي حدثت في نهاية هذا الأسبوع، ويأسى لضحايا الأحداث التي وقعت في بيروت. يجب العثور على المسؤولين عنها،

وينبغي عمل كل شيء لتسليط الضوء على الظروف التي كانت وراء تلك الأحداث. وإن زيادة زعزعة الاستقرار تثير قلقا أشد في ظل الجمود السياسي القائم والفراغ في قمة الدولة اللبنانية. ومن الطبيعي أن يلاحظ وفد بلدي أن الأولوية يجب أن تكون، الآن أكثر من أي وقت مضى، لوضع حد للجمود السياسي ومن ثمّ، أولا وقبل كل شيء، عقد انتخابات رئاسية دون تأخير وفقا للقانون الدستوري اللبناني وبأكبر قدر ممكن من الشمولية. وفي هذا المجال، تدعم فرنسا دعما تاما مبادرة جامعة الدول العربية والجهود التي يبذلها أمينها العام. وفرنسا على أهبة الاستعداد في التزامها الدائم للترحيب بإيجاد حل للأزمة في لبنان وفقا لخطة الجامعة العربية.

وفي إطار أكثر الحالات الأمنية والسياسية إزعاجا، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف لضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، بغية كفالة سيادة لبنان واستقراره ووحدته واستقلاله. ويؤكد وفد بلدي من جديد، كما فعل الاتحاد الأوروبي قبل يومين، دعمه التام لحكومة لبنان الشرعية، وقواته المسلحة وقوى الأمن في الجهود التي تبذلها لصون استقرار البلاد. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعو جميع الأطراف داخل لبنان وخارجه إلى أن تضطلع بمسؤولياتها فورا وأن تحترم التزاماتها.

والآن أعود إلى المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. لقد سعى مجلس الأمن، منذ عدة أيام، إلى صياغة نص بتوافق الآراء بشأن الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة وتزايد العنف هناك وفي جنوب إسرائيل. لكن للأسف، ورغم كل العمل المضني، لم نتمكن من اعتماد بيان رئاسي. وهذا يدعو إلى المزيد من الأسف نظرا لأن المجلس كان قاب قوسين أو أدنى من اتفاق كان سييسر له التجاوب مع الحالة الخطيرة، ويدين، لأول مرة، تزايد العنف، لاسيما هجمات الإرهابيين بالصواريخ على إسرائيل، التي تزايدت زيادة كبيرة منذ أن سيطرت حماس على قطاع غزة.

وفرنسا سوف تواصل السعي جاهدة لضمان أن يضطلع مجلس الأمن بدوره في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونحن متشجعون من الانفتاح الذي أبدته جميع الوفود ونأمل أن يستمر على هذا المنوال. وينبغي أن نركز جهودنا أولا على تفهم إيجابي وكامل للحقائق في ذلك الجزء من العالم. وهذا أحد الشروط اللازمة للاستجابة الفعالة من قبل المجلس. وكما ظهر هنا بصورة كبيرة، الواقع هو أن هناك تزايدا غير مقبول في العنف في قطاع غزة، الذي ندينه بجميع أشكاله. ولذلك، طالبنا بكل حزم بوضع حد لإطلاق قذائف الهاون والنيران الصاروخية التي تهدد المدنيين الإسرائيليين في جنوب إسرائيل كل يوم. فليس هناك دولة يمكن أن تقبل بمثل هذه الهجمات الإرهابية على مدنييها دون اللجوء إلى الحق المشروع في الدفاع عن النفس. وفي الوقت نفسه، لا يجوز ممارسة هذا الحق بصورة مفرطة. إننا ندعو السلطات إلى إبداء أكبر قدر ممكن من ضبط النفس في إعمال ذلك الحق وأن تحترم احتراما كاملا القانون الدولي كي تتجنب إلحاق المزيد من الأذى بالسكان المدنيين.

ويساور فرنسا القلق كذلك إزاء الحالة الإنسانية في قطاع غزة. فرغم العمل المثير للإعجاب الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني، تردت الحالة بصورة كبيرة في الأيام الأخيرة وأدت إلى الأحداث الراهنة على امتداد الحدود المصرية. ومرة أخرى، هذا هو الواقع الذي لا يمكننا ولا يجوز لنا إنكاره. وترى فرنسا أن إجراءات مثل قطع الكهرباء، لإحكام الحصار على قطاع غزة ترقى إلى العقوبة الجماعية للسكان المدنيين بأسرهم. إن فرنسا تشجب تلك الإجراءات وتدعو إلى استعادة تسليم كميات الوقود واستئناف جميع الخدمات الأساسية. وفي هذا المجال، نلاحظ أن التصريحات الأخيرة الصادرة عن حكومة

إسرائيل ، كما ذكّر بذلك السفير غلرمن، تدل على أنها ستقوم ما بوسعها لضمان الاحتياجات الإنسانية للمدنيين.

وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي نكرر، مرة أخرى، نداءنا بإزالة جميع العوائق أمام الأنشطة الإنسانية، وأولها فتح نقاط العبور أمام حركة البضائع والأفراد. وفي هذا الصدد، أشدد على التأييد الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي بأسره للمقترح، الذي ذكره السفير منصور، بأن تقوم السلطة الفلسطينية بمراقبة نقاط العبور بنفسها. وبصورة عامة، ندعو إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي، خاصة القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

أما بخصوص الوضع على الحدود مع مصر، ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية. ونعرب عن استعدادنا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، للإسهام في إعادة استقرار الوضع في إطار اتفاق بين السلطة الفلسطينية ومصر وإسرائيل. وبمناسبة الحديث عن قطاع غزة، نشدد على الحاجة إلى زيادة الثقة على الأرض إذا أردنا الحفاظ على دينامية أنابوليس. ويجب أن يرى الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني تطورات إيجابية في حياتهم اليومية. لكننا للأسف، نشاهد الحالة تزداد سوءا في الوقت الحاضر.

وأبعد من غزة، يتعين على الطرفين أن يمتثلا لالتزامهما بتنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق فورا. فكلنا يدرك ما الذي يتعرض للخطر على أرض الواقع. على إسرائيل أن تقوم بالمزيد فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء ورفع القيود تدريجيا في الضفة الغربية. ويجب على إسرائيل أن توقف بناء مستوطنات جديدة وأن تقوم بتفكيك المستوطنات غير المأذون بها. وفي هذا الشأن، وكما لاحظ وزراء الاتحاد الأوروبي في ٢٨ كانون الثاني/يناير، نحن مترعجون من أنشطة الاستيطان الأخيرة، خاصة طرح العطاءات الأخيرة لعمليات تشييد جديدة في حارحوما (جبل أبو غنيم). ويجب على الفلسطينيين، بدورهم، أن يضاعفوا جهودهم لتوفير الأمن وأن يكافحوا الإرهاب.

وسنقدم مع الاتحاد الأوروبي وبخاصة في إطار المجموعة الرباعية، كل دعم لازم للسلطات الأمريكية في مهمتها المتمثلة في الإشراف على تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما وتعهداتهما كما تم التذكير بها في أنابوليس. ويجب ألا يغيب عن بالنا الآن أن الطرفين ذاتهما وضعا الخطوط العامة لذلك الاتفاق في أنابوليس. وذلك الاتفاق يتوخى إبرام اتفاق بشأن إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، تتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل، قبل نهاية عام ٢٠٠٨. ونحن ملتزمون بذلك الهدف.

يجب علينا، أولا، أن ندعم الطرفين كليهما في مفاوضاتهما بشأن المسائل الموضوعية التي بدأت مؤخرا. ولا بد أن يبدي الفلسطينيون والإسرائيليون الجسارة والإبداع لالتماس سبيل إلى التسوية.

ونؤمن أيضا بأن ما يكتسي أهمية أساسية هو مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي لحكومة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض ورؤيتهما لدولة فلسطينية في المستقبل. ويعني هذا، على وجه التخصيص، أن الإشارة القوية المنبعثة من مؤتمر المانحين الدولي المعني بالدولة الفلسطينية المعقود في باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر يجب أن تتحول إلى واقع. وقد التزم ٨٧ بلدا ومنظمة دولية بتوفير ما يقرب من ٧,٧ بلايين دولار لدعم إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. وسنواصل بذل جهودنا على تلك الأسس.

وأشار السيد باسكو مؤخرا إلى أن وزيرنا اجتمع مع الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس للعمل على تنفيذ نتائج ذلك المؤتمر وأتاح ذلك الاجتماع الفرصة للتسليم بأنه يجب، من أجل تحسين الاقتصاد الفلسطيني، أن يفي المانحون

بتعهداتهم بأسرع ما يمكن في عام ٢٠٠٨، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الميزانية، ويجب أيضا أن تنفذ السلطة الفلسطينية على سبيل الاستعجال خطة الإصلاح التي أعلنت عنها وأخيرا، يجب على إسرائيل أن تكفل تحسين إمكانية تنقل السلع والناس، التي هي، كما أكد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مطلب لازم للانتعاش الاقتصادي.

إننا ندرك التعقيدات والصعوبات الموجودة في الشرق الأوسط. وستبذل فرنسا كل ما في وسعها لمساعدة العناصر الفاعلة في المنطقة على اغتنام كل فرصة ممكنة للمضي قدما على السبيل إلى السلام. ونحن مقتنعون بأن من واجبنا المُلّح أن نرفض الخيار الانتحاري المتمثل في فقدان الأمل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة مفتوحة اليوم، ونشكر أيضا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية.

كانت حكومتي ممثلة في اجتماع أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وقد رحبنا بمبادرة الولايات المتحدة لعقد المؤتمر، الذي جمع لأول مرة بين بلدان عديدة حريصة على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ورحبنا أيضا بالتفاهم المشترك الذي توصل إليه الطرفان. والأهم من ذلك هو أننا أشدنا بجهود الطرفين، فلسطين وإسرائيل، اللذين يضطلعان بالمسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام.

ويسرنا بصفة خاصة أن كبير المفاوضين الفلسطينيين، أحمد قريع، ووزيرة خارجية إسرائيل، تزيبي ليفني، قد شرعا، وفقا للتفاهمات التي تم التوصل إليها في أنابوليس، في عقد اجتماعات لمناقشة المسائل الأساسية. ويؤمل أن يؤدي استئناف المفاوضات المباشرة إلى تسوية قاطعة، في المستقبل المرئي، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر منذ ستين عاما. وقد أثبتت التجربة أن الحل الناجح للصراع يستند في الأساس إلى استعداد الطرفين للتفاوض بدون شروط مسبقة. ونرى، على الرغم من العنف واليأس اللذين يهددان التغير السلمي في حالات الصراع، أن البديل الوحيد هو التوصل إلى حل تفاوضي شامل.

غير أننا ما زلنا نشعر بعميق القلق، لأنه لئن كانت تبذل الآن محاولة لبدء عملية حل مسائل المركز النهائي، فإن إسرائيل تواصل أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من التزامها المعلن في مؤتمر أنابوليس بوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية. ولا يؤدي التوسيع المخطط له لمستوطنة أبو غنيم (هارحوما) إلى توسيع المستوطنات غير المشروعة فحسب، وإنما يقرر أيضا مسبقا حلا لمستقبل القدس. إن الشبكة القائمة حاليا من مئات المستوطنات غير المشروعة، والمخافر العسكرية، ونقاط التفتيش، والجدار الفاصل، تقوض احتمالات إقامة دولة فلسطينية متلاصقة الأجزاء وتتوفر لها مقومات البقاء، وتشكل انتهاكا جليا لقرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق.

ولا يمكن تجاهل الحالة في فلسطين المحتلة، وبخاصة في غزة بعد الآن. ولا يمكن لمجلس الأمن هذا، مهما حاول، أن يلوذ بالصمت وأن يأمل في أن تتغير الحالة في غزة بمرور الوقت، في الوقت الذي يترك فيه ١,٥ مليون إنسان بدون مياه وكهرباء وشبكات الصرف الصحي الأساسية. ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن تضطلع بمسؤولية خاصة عن دعم الحل السلمي للصراع في الشرق الأوسط.

اسمحوا لي أن استطرد في هذا فأقول إن جاري، السفير سويرز ممثل المملكة المتحدة، طرح مسألة هامة بشأن ما إذا كانت أشكال الاجتماعات هذه مجدية، وما إذا كانت

تلقي مزيدا من الضوء أم الحرارة، على الحالة. وأعلم علم اليقين أن وفدي يرى أن الصمت إزاء الحالة في الشرق الأوسط أخطر حتى من الاجتماعات التي قد ترتفع فيها درجات الحرارة والسخونة. والواقع أننا كنا نفضل عقد اجتماع يمكن أن تحضره جميع الدول وتتكلم فيه عن هذه المسألة، لأننا لا نرى أن المسألة قيد النظر تقتصر على خمس عشرة دولة عضوا وأربع دول أعضاء مدعوة أخرى.

وبالأمس، ذكر مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في القدس، أن جميع المعابر إلى غزة من إسرائيل لا تزال مغلقة، إلا فيما يتصل بالنفط المستورد. ويتنافى هذا، بطبيعة الحال، مع نوايا إسرائيل المعلنة بتخفيف الحصار على الحدود. وعلمنا اليوم من السفير غلرمن أن حوالي ٥٠ شاحنة قد دخلت إلى غزة، ولكن السيد باسكو أشار توا إلى أنه توجد متأخرات تصل إلى ٢٢٤ شاحنة. وهذا هو السبب في أننا نرى أن هذه المسألة يجب أن تكون دائما موضع مناقشة.

ويود وفدي أن يكرر تأكيد أن السعي إلى السلام يجب أن يعني ألا يخلق أي من الطرفين أحوالا يمكن أن تقوض تدابير بناء الثقة الممكنة. وينبغي أيضا أن تترجم أي عملية للتوصل إلى حل سلمي إلى تقدم مواز على أرض الواقع. ومن شأن استمرار الاحتلال أن يقوض موثوقية عملية السلام.

وتسجل جنوب أفريقيا دعمها لإقامة دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمتها، وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، على أن تنعم الدولتان بحدود مأمونة. ويقتضي وجود دولة فلسطينية توفر ما يكفي من هياكل أساسية مادية وهياكل خدمية، بالإضافة إلى الموارد المالية الكافية، إذا أريد لها أن تؤدي وظائفها بفعالية وأن تنجح في تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق للشعب الفلسطيني. وجنوب أفريقيا على استعداد لأن تقدم مساعدة محددة في هذا الصدد، على الرغم مما تواجهه من تحديات إنمائية ضخمة.

في مؤتمر إعلان التبرعات المعني بفلسطين، المعقود مؤخرا في باريس، أعلنت حكومة جنوب أفريقيا أنها ستقدم، كمنحة، مليون دولار سنويا لبناء القدرات وتقديم المساعدة الإنسانية في فلسطين، على امتداد السنوات الثلاث القادمة. واتفقت أيضا مع شركائها، في إطار منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، على تقديم مبلغ مليون دولار إضافي سنويا من أموال المنتدى للأغراض نفسها وعلى امتداد الفترة ذاتها.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة والدعم للطرفين، بغية التوصل إلى تسوية، ولكفالة اقتران التقدم السياسي بتغير إلى الأفضل في حياة الفلسطينيين والإسرائيليين ونشيد في هذا الصدد، بالجهود الإقليمية والدولية لدفع عملية السلام إلى الأمام، بما فيها مبادرة السلام العربية وخارجة الطريق. وتضطلع الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، بواجب مواصلة الالتزام بمساعدة كل من الطرفين في مسعاهما إلى إقامة سلم دائم.

ويود وفدي أيضا أن يكرر الإشارة إلى جميع قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، لا سيما القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، التي تطلب إلى الطرفين العمل من أجل التوصل إلى سلم عادل ودائم. ولن يسود هذا السلام العادل والدائم إلا من خلال تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط تتناول المسارين السوري واللبناني كذلك.

وفي الختام، يحيط وفدي علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين وزراء الخارجية العرب بشأن تكوين حكومة الوحدة الوطنية اللبنانية. غير أن القلق ما زال يساورنا إزاء العنف اللاهائي الذي ابتُلي به لبنان. ونؤكد

مجددا دعوة المجلس إلى قيام حوار سياسي شامل من أجل تعزيز وحدة الشعب اللبناني بأسره.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام، السيد باسكو، لإحاطته الإعلامية الموضوعية عن الحالة في الشرق الأوسط. ونشاطره القلق العميق إزاء التطورات الجارية داخل غزة وحولها. وندين بشدة كلا من إطلاق الصواريخ على البلدات الواقعة في جنوب إسرائيل والحصار المفروض على غزة الذي يسبب معاناة شديدة لسكانها المسالمين. وتلك أساليب لا يمكن قبولها.

والتصميم والإرادة السياسية أمران لازمان للتغلب على الخلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتلك هي الطريقة الوحيدة لكبح جماح العنف والإرهاب، والتصدي لمشاكل القدس والحدود واللاجئين، والاقتراب من الهدف النهائي، المتمثل في التعايش بين دولتين هما إسرائيل وفلسطين، تنعمان بالسلام والأمن.

وقد استؤنفت الاتصالات بشأن هذه المسائل في الآونة الأخيرة في أنابوليس. وانبثقت الآمال في إحراز تقدم صوب تسوية إسرائيلية فلسطينية. غير أن هذا الزخم الإيجابي أصبح الآن في خطر بعد التطورات التي حدثت في الأيام الأخيرة في غزة وحولها.

وما زلنا نرى من الضروري أن يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون فيما بينهما. وتؤيد روسيا أي اتفاقات يتوصلان إليها ما دامت متفقة مع العناصر الجوهرية للأسس القانونية الدولية للتسوية.

والأمر الذي يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد هو الدعم الخارجي للمفاوضات. وقد برهنت طرق العمل الجماعية في إطار المجموعة الرباعية للشرق الأوسط المؤلفة من وسطاء دوليين يعملون في اتصال وثيق مع جامعة الدول العربية على مدى فعاليته.

ويقتضي إحراز التقدم أن يفي الإسرائيليون والفلسطينيون وفاء واضحا بالتزاماتهم بموجب خارطة الطريق ويتجنبوا وضع عراقيل إضافية تحول دون التسوية. وتقلص الأزمة في غزة أجواء الثقة المتبادلة، ولا نملك إلا أن نشعر بالقلق إزاء تقليصها.

ونواصل الدعوة بإصرار إلى استئناف المفاوضات فيما بين الفلسطينيين وبعضهم البعض على استعادة الوحدة الوطنية. ونؤيد ونرحب بالجهود التي تبذلها جميع تلك الأطراف الإقليمية، ولا سيما الرئيس المصري السيد حسني مبارك، التي تعمل على إعادة قيام الاتصالات بين الفصيلين الرئيسيين في فلسطين، فتح وحماس. ومن المهم أن تحظى مبادرة رئيس مصر كذلك بدعم جميع الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وقد تابعت روسيا عن كثب رحلة الرئيس بوش الأخيرة إلى الشرق الأوسط، التي أشار إليها السيد باسكو. وتشكل همة الولايات المتحدة في التصدي لمشكلة إيجاد تسوية في المنطقة إشارة ضرورية لجميع المشاركين في عملية المفاوضات. ولا يسعنا إلا تأييد هذا المقصد، خاصة عندما يتم ربطه على الدوام بأنشطة المجموعة الرباعية. ويسهم الاتحاد الروسي من جانبه، سواء داخل المجموعة الرباعية أو في عمله مع الأطراف المعنية، إسهاما عمليا في معالجة قضايا التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط.

وقد اضطلع بزيارة الشرق الأوسط كذلك مبعوث خاص لرئيس روسيا، هو نائب وزير الخارجية ألكسندر سلطانوف، الذي أجرى اتصالات مع قيادات مصر والأردن وسوريا ولبنان. ويجري وزير خارجية روسيا، السيد سيرجي لافروف، اتصالات يومية مكثفة بشأن الشرق الأوسط.

ونواصل الدعوة لاقتراحنا عقد اجتماع جديد للممثلين في موسكو بشأن التسوية في الشرق الأوسط. وليس الاجتماع في حد ذاته بالأمر المهم لنا، بل النتائج التي يتمخض عنها منتدى من هذا القبيل. ويقتضي الاجتماع الذي يجري التخطيط له إعدادا مبدئيا جادا كما يقتضي جهودا متناسبة من جانب الأطراف. ونطلب إلى المشاركين أيضا أن يسعوا للنجاح في عقد المرحلة الموضوعية التالية من المفاوضات.

ونرى أن الطريق إلى التسوية يكمن في استئناف عملية التفاوض على جميع المسارات – الفلسطيني والسوري واللبناني. فلن نتمكن من جلب السلام والاستقرار للشعوب في منطقة الشرق الأوسط إلا عن طريق الأخذ بنهج شامل.

واليوم، لا يملك المرء إلا أن يعنى بمسألة حالات تصاعد التوتر الأخيرة في لبنان. ومن دواعي القلق الشديد الأعمال الإرهابية والاضطرابات في شوارع العاصمة، ومن ورائها خلفية الأزمة السياسية التي طال أمدها واستمرار الجمود في عملية انتخاب الرئيس. وفي هذا الظرف الخطير، نهيب بجميع الزعماء السياسيين اللبنانيين أن لا يقتصروا على إبداء ضبط النفس والتزام الهدوء، وإنما أن يبدوا أيضا الإدراك لمسؤولياتهم تجاه شعب لبنان وتجاه المجتمع الدولي. ومن المهم أن يتفادوا المزيد من التصعيد وأن يلتمسوا حلا لجميع المسائل المتنازع عليها من خلال الحوار ضمن الإطار الدستوري.

وفي هذه الحالة الراهنة المتسمة بالتوتر، يكتسي تنفيذ مبادرة جامعة الدول العربية بشأن التسوية اللبنانية المؤقتة مزيدا من الأهمية. فهي تنص، كخطوة أولى، على انتخاب رئيس جمهورية للبلد بتوافق الآراء على وجه السرعة. وسوف تواصل روسيا دعم هذا النهج، وذلك متضافرة في العمل مع جميع القوى السياسية الرئيسية في لبنان.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر السيد باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا. كما أود أن أتوجه بالشكر لممثل الدولة الفلسطينية والممثل الدائم لإسرائيل على البيانين اللذين أدليا بهما. فقد أضافا تقييماتهما الخاصة وأعطيانا عينة صغيرة من العوائق والمصاعب التي ما زال يتعين عليهما اجتيازها.

وبالرغم من أن هذه هي الفترة الثالثة لعضوية كوستاريكا في مجلس الأمن، فهي المرة الأولى التي نشارك فيها في مناقشة بشأن الشرق الأوسط، وهو بند مدرج في جدول أعمال المجلس منذ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٨. لذلك يبدو لي من المناسب أن أوجز، في كلمات قليلة، رؤيتنا المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط من منظور الأمم المتحدة ومن منظور مجلس الأمن.

بدأت رؤيتنا تتجسد حين اقترعنا على قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وفي ذلك اليوم، أيدنا، إلى جانب ٣٢ دولة أخرى، استقلال فلسطين وتقسيم أراضيها إلى دولتين. واقترحنا ترسيم الحدود، وأيدنا بعض الأحكام بخصوص الاتحاد الاقتصادي، والتزمنا بتأييد عضوية كلا الدولتين في الأمم المتحدة.

واليوم، بعد انقضاء ما يزيد قليلا على ستة عقود، ما زلنا مستعدين لتشجيع فكرة قيام دولتين تعيشان في سلام، وتحترمان الاختلافات فيما بينهما، وتعملان على أن يتمتع شعباهما بحقوق الإنسان، وتتعاونان على النهوض برفاههما.

وعليه، نفهم أن عملنا في مجلس الأمن يمثل فرصة كبيرة لدعم أي جهود قد تؤدي في نهاية المطاف إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

غير أن من واجبنا الإشارة إلى أن الطريق إلى السلام والتعايش المنشود حافل بالعقبات. فقد شهدنا في الأسابيع والأشهر الأخيرة، من أنابوليس إلى غزة، أن الأمل يعود إلى الظهور، ولكنه لا يلبث أن يختفي في وجه العنف والمأساة الإنسانية. ولا جديد في هذه القصة. فهي تكرار لا نهائي للصدمة التي حطمت آمال أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد يعتقد المرء أن تلك حقائق بعيدة وأجنبية بالنسبة لنا في أمريكا اللاتينية. إن ذلك غير صحيح. فمنذ ما يقل عن عقدين من الزمان سفكت الدماء في أمريكا اللاتينية، وقد سُفكت لنفس الأسباب التي من أجلها ما زالت تُسفك في إسرائيل وفي فلسطين. وفي أمريكا الوسطى، كما هو الحال في فلسطين وفي إسرائيل، قدم الآخرون السلاح وقدمنا نحن الموتى.

وعندما يستعرض المرء الأحداث التاريخية للعقود الستة الماضية في الشرق الأوسط، فإنه يشاهد بوضوح التدخل من جانب المصالح الأجنبية، الذي يمنع الفلسطينيين والإسرائيليين من حل خلافاتهما بالوسائل السلمية. إن التدخل الصريح من جانب المصالح الأجنبية هو وحده الذي يمكن أن يفسر لماذا يحتاج رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس إلى مزيد من الوقت للوفاء بالالتزام الذي تعهدا به قبل بضعة أسابيع عندما عبرا عن ”التصميم على وضع حد لسفك الدماء والمعاناة والعقود الطويلة من الصراع بين شعبينا، وبداية عهد جديد من السلام القائم على الحرية والأمن والعدالة والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل“.

وربما لأن هذه الدراما ليست غريبة علينا – لأننا أيضا قتلنا بعضنا بعضا من أجل مصالح الآخرين – فإننا نفهم هذه المأساة. لقد استغرق ذلك منا زمنا، كما استغرق في الشرق الأوسط، لكي ندرك أن الحل يكمن في أنفسنا. وتعين علينا مثلهم تماما أن نعاني من الآلام لكي ندرك في النهاية أن الأمر يتطلب المزيد من الشجاعة من أجل الاتفاق أكثر مما يتطلبه من أجل الخلاف. ونُدرك، مرة أخرى مع الشعور بالألم، أن تشييد الجدران أسهل من بناء الجسور.

غير أننا اليوم لدينا إيمان. إننا نؤمن، أخيرا، بأن رجلين، مثل محمود عباس وأولمرت، يبشران بالخير في إعطاء حياة أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب أن يسيرا على الدرب الذي سبق أن تعهد بالسير عليه اسحق رابين وياسر عرفات. ويجب أن يبنيا السلام على أشلاء الكثير من الآلام – التي تعتبر في كثير من الأحيان أكثر الأراضي خصوبة لازدهار الأمل.

ويضطلع المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، بدور أساسي. ولكن من أجل تنفيذ تلك المهمة، يجب على المجلس أن يتغلب أيضا على التناقضات الكامنة فيه. وبالنسبة لكوستاريكا، فإنه من المؤسف أن تحدث المأساة الإنسانية في غزة والهجمات الإرهابية ضد السكان في جنوب إسرائيل بينما يلتزم المجلس الصمت. وإذا لم نتمكن من تجاوز خلافاتنا ونطرح جانبا مصالحنا الخاصة، لن نستطيع الاضطلاع بالدور الذي يطلبه منا هؤلاء الذين يتوقون إلى العيش في سلام. وبوجه خاص، يجب على المجلس أن يبعد في النهاية المصالح الأجنبية عن الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن يكفل احترام النوايا الحسنة التي تمخض عنها مؤتمر أوسلو والتي أعيد تأكيدها مرات ومرات.

إن ما نريد أن نفعله الآن، من منظورنا، هو تكريس نهج شامل في المفاوضات ونبذ الخطط فيما يتعلق بمراحل المفاوضات اللاحقة. ويتعين علينا أن نترك وراء ظهورنا النهج التي تتطلب الانتهاء من مرحلة واحدة قبل البدء في المرحلة القادمة. لقد كانت أنظمة التفاوض على مراحل المصيدة التي وقع فيها الأمل سجينا في معظم الأحيان.

وما يجب أن نفعله الآن هو معالجة المسائل الجوهرية، كما اتفق أولمرت وعباس عليه في أنابوليس عندما عبرا عن عزمهما على ”إطلاق عملية مفاوضات ثنائية من أجل إبرام معاهدة سلام لحل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك المسائل الجوهرية، دون استثناء“.

ونلاحظ مع الارتياح ما أبداه رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس من عزم. ونعرب عن ترحيبنا بأنهما، في الجو القاتم الذي ساد الأسبوعين الماضيين، عقدا العزم على إجراء محادثات يوم الأحد الماضي. وينبغي أن يؤدي ما يتمتعان به من سخاء إلى المفاوضات النهائية. ولم يعد من الممكن تأخير المفاوضات بشأن الحدود والمستوطنات، ومسألة اللاجئين وتعويضهم وحقهم في العودة، وبالإضافة إلى ذلك وضع مدينة القدس. وبلا شك ستكون الرؤية فيما يتعلق بالاتفاق النهائي عنصرا يعزز العمل الذي يقوم به من يناضلون من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

يجب على مجلس الأمن أن يكفل تهيئة الظروف التي تمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من أخذ زمام مصيرهم في أيديهم، دون تدخل من جانب من يرغبون في إثارة الصراع من أجل أن يسود التعصب والكراهية. وبمجرد أن نكفل للفلسطينيين والإسرائيليين تملك العملية، يجب على المجتمع الدولي وعلى هذا المجلس أن يعملا أيضا على تيسير إجراء المفاوضات النهائية بشأن المسائل الجوهرية وضمان توفير إطار من الاحترام لما يتخذ من قرارات.

أخيرا، يساورنا القلق إزاء الوضع في لبنان، حيث تستمر حالة من العنف اليومي ويضرب التعصب أيضا بجذوره. وترفض كوستاريكا العنف الإرهابي وترحب بكون مجلس الأمن، في هذه الحالة على الأقل، قد توصل إلى التوافق الضروري في الآراء لإدانة ذلك العنف. ونثق بتراهة ووحدة الشعب اللبناني حتى يمكن أن يعود التطبيع إلى حياته السياسية والمؤسسية وأن يعود السلام إلى سكان هذا البلد.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية، وأن أشكر ممثلي فلسطين وإسرائيل على عرضهما. ويجب أن نقر بأن المعلومات التي قدموها لنا اليوم مزعجة ومثيرة للقلق.

وكما ذكرنا في جلسة الشهر الماضي عن الشرق الأوسط، كانت بنما متفائلة بشأن عقد مؤتمر أنابوليس بوصفه بداية جديدة في عملية السلام. لكن الاجتماعات الرفيعة المستوى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لم تعقد في جو مساعد على التوصل إلى اتفاق سلام. وفيما يفترض أنه رد فعل للهجمات بالصواريخ التي انطلقت من غزة ضد أراضي إسرائيل، ردت إسرائيل بأسلوب مفرط لم يسبق له مثيل، خروجا على كل قواعد القانون الدولي، وفرضت حصارا إنسانيا ضد السكان يهدد أرواح المدنيين الأبرياء، ويؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. ويعرقل ذلك الأمر ويعرض للخطر استمرارية المفاوضات وما تتمخض عنه من نتائج، ويهدد التفاهم الذي توصل إليه الطرفان في أنابوليس.

وفي خضم كل هذا، لا يزال مجلس الأمن بعيدا عن المسألة، كما تبين من المفاوضات الطويلة والعقيمة التي دارت في الأسبوع الماضي بشأن الاتفاق على بيان فيما يتعلق بالوضع الإنساني في قطاع غزة. ونتيجة لذلك، فإن التوصل إلى حل للصراع العربي – الإسرائيلي، بالرغم من أنه يجب أن يتم عن طريق اتفاق بين الطرفين، يتطلب أكثر من أي وقت مضى توفر الروح القيادية من جانب المجتمع الدولي. ويجب على المجتمع الدولي، لا سيما أعضاء المجموعة الرباعية،

السعي إلى سبل ابتكارية لحث الطرفين على اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لإبرام اتفاق سلام نهائي بينهما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق على الإشارات التي أبداها ممثل المملكة المتحدة وممثل جنوب أفريقيا فيما يتعلق بمقاصد وفحوى هذه الاجتماعات.

مجلس الأمن ليس، في رأي بنما، المنتدى الرئيسي لتعبير الدول الأعضاء عن آرائها بشأن مختلف القضايا التي تؤثر في المجتمع الدولي. وذلك المنتدى هو الجمعية العامة. ولسوء الطالع، فإنه لا يتمكن في كثير من الأحيان من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليه. ومجلس الأمن مكلف بصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الجلسات العلنية السماح للدول الأعضاء أن تنقل إلى مجلس الأمن رؤيتها لكيفية تأمين السلم والأمن.

وبعد أن شاركنا في ١٣ جلسة مناقشة للحالة في الشرق الأوسط، فإنه من دواعي أسفي الشديد أن أقول إنني لم أشعر بأن تلك الاجتماعات قدمت أي إسهام فعال للتأكد من أن المجلس يستطيع أن يعمل من أجل صون السلم والأمن في المنطقة. إن فشل المجلس المؤسف خلال الأيام الماضية في الوصول إلى اتفاق على بيان رئاسي بشأن الحالة الإنسانية المأساوية في قطاع غزة هو خير دليل على هذا الوضع.

وفضلا عن ذلك، فإن الفرقاء في عملية السلام ينبغي أن يتصدوا للأبعاد الجديدة التي اتخذها الصراع في الأعوام الأخيرة. وعلى سبيل المثال، يجب أن نسلم بأنه لن يكون هناك سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين ما لم تتحقق الوحدة الفلسطينية أولا، وما لم يوضع حد للمواقف المتطرفة والهجمات الإرهابية بالقنابل مهما كانت دوافعها أو الجهات التي تصدر منها.

وفيما يتعلق بلبنان، فإن من الواضح أن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمعارضة، بدون تدخل خارجي، هو الوحيد الذي من شأنه أن يضع حدا للمأزق السياسي في البلد. وذلك ينبغي أن يكون الهدف الذي تسعى إليه كل الأطراف المتأثرة بتلك الحالة المؤسفة.

السيد فربيك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية.

إن مجلس الأمن يجري مناقشة ثانية في غضون أسبوع بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقد قضينا ساعات كثيرة في الأسبوع الماضي ونحن نناقش ردا على التطورات الأخيرة في غزة وجنوب إسرائيل. ومن دواعي الأسف أن الجهود المتكررة في هذا الاتجاه لم تتكلل بالنجاح. ولكن الطاقة التي استثمرناها في حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ينبغي ألا تجعلنا ننسى بأن المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة في الميدان يتحملون مسؤولية مشتركة. وتعتقد بلجيكا أن دور المجتمع الدولي هو القيام، على سبيل الأولوية، بتهيئة البيئة المؤاتية التي تمكِّن الأطراف من التوصل إلى اتفاق سلام انتظرناه منذ ٦٠ عاما.

وعلى الرغم من الأزمات المتكررة، رفضنا أن نستسلم للتشاؤم، وأطلق مؤتمر أنابوليس عملية حافلة بالآمال التي ما زالت مشروعة. ووفقا للبيان المشترك الذي اعتمده الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، فإن تلك الآمال قد تمخضت عنها اجتماعات منتظمة واجتماعات بين كبار المفاوضين وأفرقة الخبراء التابعة لهم، المكلفة بالتوصل إلى التوافق اللازم من أجل التوصل إلى الوضع النهائي. ومع أن بارامترات ذلك الوضع معروفة مسبقا، وهي القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادئ

مدريد وخارطة الطريق، فإن الأطراف وحدها من شأنها أن تضع الصيغة النهائية على النحو المشروع.

إن المجتمع الدولي، المدرك جيدا بأن نجاح تلك المفاوضات يتوقف على السياق السياسي وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، أخذ على عاتقه تعزيز تلك المفاوضات. وقد فعل ذلك، في المقام الأول، من خلال الالتزام القوي على الصعيدين السياسي والأمني من جانب الفرقاء الرئيسيين. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود الجارية من جانب الولايات المتحدة لدى الأطراف. وفي هذا الصدد، نأمل أن تكون مهمة الجنرال فريزر مكملة ومفيدة للدور المؤسسي للمجموعة الرباعية فيما يتعلق برصد تنفيذ خارطة الطريق. إن الاتحاد الأوروبي منخرط أكثر من أي وقت مضى على الصعيد الدبلوماسي وفي إطار بعثاته الميدانية. كما أننا نرحب بالتزام جامعة الدول العربية من خلال إعادة تأكيد مبادرتها السلمية، وحضور مؤتمر أنابوليس والعمل مع المجموعة الرباعية.

ويعمل المجتمع الدولي كذلك على الصعيدين الاقتصادي والإنساني من خلال عمل السيد طوني بلير، بوصفه ممثل المجموعة الرباعية، ومن خلال الـ ٥ بلايين يورو التي أعلن التبرع بها في مؤتمر باريس لدعم مشروع الإصلاح لرئيس الوزراء، سلام فياض، وفي هذا الأسبوع، قيام المفوضية الأوروبية بإنشاء آلية لإدارة معونات الاتحاد الأوروبي الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين، والتي قصد منها توجيه المساعدات الدولية إلى السلطة الفلسطينية.

ولكن هذا الالتزام لن يكون مجديا ما لم يكن مقرونا بتحمل الفرقاء في الميدان لمسؤولياتهم عن تلبية آمال شعوبهم وعن تكريس أنفسهم لتأمين مستقبل أفضل لهم. والواجب الأول على المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين هو الامتناع عن أي تدابير من شأنها أن تضعف عملية السلام. وهذا الواجب يقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وكذلك على الأطراف الفاعلة الأخرى، لا سيما حماس.

ومن خلال رفض الاعتراف الواضح بحق إسرائيل في الوجود، واستئناف إطلاق صواريخ الإرهاب ضد المدنيين في سديروت وأشكلون، ورفض إطلاق عملية السلام من جديد في أنابوليس، فإن المسؤولين في حماس ما زالوا يخفقون في تحمل مسؤولياتهم. ومن خلال السيطرة على قطاع غزة بالقوة، أضعفوا المؤسسات المصممة لتكون أساس الدولة التي يتطلع إليها الفلسطينيون. إن التطبيع اللازم للحالة على حدود قطاع غزة سيكون فرصة لإظهار روح المسؤولية، مما سيعود بالنفع في المقام الأول على الفلسطينيين، لا سيما سكان غزة. وفي هذا السياق، فإن بلجيكا تؤيد جهود السلطات المصرية والرئيس عباس لإعادة فتح المعابر تحت مراقبة السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى استئناف تدفقات البضائع التجارية والإنسانية.

وأود في الختام أن أعرب عن قلق وفد بلدي إزاء الوضع في لبنان. إن كل إعلان عن إرجاء الانتخابات الرئاسية – وقد بلغ عددها ١٣ مرة حتى الآن – يزيد من حدة التوتر بشكل خطير ويثير مخاطر وقوع حوادث العنف، كتلك التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي. ومما يبعث على الانزعاج وقوع حملة هجمات إرهابية، أسبوعا بعد أسبوع، تحاول زعزعة استقرار البلد من خلال استهداف مؤسسات الدولة، ومن ثم سلطة الدولة التي نريد لها أن تكون ذات سيادة وموحدة ومستقلة.

إن تاريخ لبنان يشهد على خطورة تلك السياسة الهدامة. وتضم بلجيكا صوتها إلى نداءات الأمين العام العديدة بوقف أعمال العنف فورا. ومن الضروري أن

يستجيب المسؤولون اللبنانيون إلى التطلعات المعلقة عليهم. ولا يمكن أن نتصور بصفة خاصة أن بعض الأشخاص في لبنان وفي أي مكان آخر يواصلون عرقلة انتخاب مرشح للرئاسة بعد أن تم التوافق عليه بين الأكثرية والمعارضة والذي يمثل أفضل ضمانة للحياد والنزاهة. وفي هذا الصدد، تود بلجيكا أن تعرب عن دعمها بدون تحفظ لجهود الوساطة من جانب جامعة الدول العربية، وأمينها العام السيد عمرو موسى، الذي ينبغي أن يواصل جهوده.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى صوت المتكلمين السابقين في التوجه بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية الوافية والواضحة، والتي تعطينا مرة أخرى صورة واضحة عن الحالة في الميدان، وأين نقف في المسار السياسي، والطريق إلى الأمام وما يتصل بذلك من شروط. ونحن نشاطر ونؤيد ملاحظاته الختامية في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من بيانه، وتشجيعه لكلا الطرفين، رئيس الوزراء أولمرت والرئيس أبو مازن.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تطور الحالة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل، ونحن قلقون جدا إزاء مضاعفاتها الإنسانية. وأعتقد أن اللغة الواضحة، كما قلت من قبل، لوكيل الأمين العام باسكو غنية عن البيان: حقائق قاتمة واشتداد حدة العنف وتزايد المعاناة الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان. فهذه النقاط الثلاث تجمل ما يجري وما ينبغي لنا التعامل معه.

ونرحب، بصورة مبدئية، بالقرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بتعليق الحصار المفروض على نقاط العبور. وسوف ننتظر تطبيقه على أرض الواقع. ونأمل أن يُستأنف تدفق البضائع عبر الحدود، وليس وقود الديزل فحسب، بأسرع صورة وأكبر درجة من الفعالية، للأغراض الإنسانية والتجارية. وبشأن هذه المسألة كذلك، نؤيد دعوة وكيل الأمين العام باسكو جميع الأطراف إلى العمل بصورة عاجلة لإعادة فتح نقاط العبور بصورة منظمة.

وندين بشكل صارم إطلاق الصواريخ على إسرائيل، ونقر، بالتأكيد، بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، لكننا نرجو ألاّ يتحمل المدنيون الأبرياء عواقب تلك الأعمال. ونعتقد، كما قُلت سابقا، أن القرار بتعليق أو تحديد إيصال البضائع الأساسية إلى قطاع غزة لا يجوز الاستمرار فيه وهو يؤدي إلى نتائج عكسية.

ومن المحتم أن يوضع حد لجميع أعمال العنف، وفي مقدمتها ألاّ يظل السكان المدنيون من الطرفين يتعرضون للهجمات العشوائية. ولذا نؤيد اقتراح السلطة الفلسطينية بالإشراف على الجانب الفلسطيني من نقاط العبور في قطاع غزة، ونؤيد القرار الذي اتخذته الجامعة العربية في هذا الشأن. ولهذا الغرض، نود كذلك أن نستأنف بعثة المراقبة التابعة للإتحاد الأوروبي في رفح على أساس اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور.

ونؤيد الموقف الذي اتخذته الحكومة المصرية في إدارة الأزمة الحالية بطريقة سلمية ومنظمة، ونؤيد تواجد الاتحاد الأوروبي لتعزيز التوصل إلى حل بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل.

إن تطور الوضع في قطاع غزة ينبغي ألا يؤدي بأي طريقة إلى تباطؤ الحوار الجاري، كما أكد على ذلك وكيل الأمين العام باسكو. وهناك حاجة إلى أن تبدي جميع الأطراف الاتساق اللازم مع روح أنابوليس. ومن الهام، قبل كل شيء، أن يبتعد الطرفان عن المواقف التي تتناقض مع المبادئ التي نصت عليها خارطة الطريق، وألاّ يبعثا بالإشارات الخاطئة فيما يتعلق بحسن نيتهما في السعي لإنجاح حوارهما الثنائي. ومن الضروري، بصورة خاصة، لجميع

الإجراءات التي ترمي إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أن تتوقف وأن يتم تفكيك جميع المواقع غير القانونية، وفقا للالتزامات الواردة في خارطة الطريق. وفضلا عن ذلك، من الضروري أن يتم تسهيل حرية التنقل والعبور للفلسطينيين.

والمجتمع الدولي ملتزم التزاما قويا بدعم بناء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتلاصقة الأطراف وقابلة للبقاء. وقد قدم الاتحاد الأوروبي تعهدا رئيسيا لذلك الجهد، بما في ذلك من خلال الاعتماد الأخير – الذي ذكّر به الآخرون، وخاصة زميلي البلجيكي، السيد فيربيك – للآلية الجديد لإدارة المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني.

وأيضا، في ضوء الحالة المعقدة على الأرض، نأمل أن تعيد المجموعة الرباعية الشروع في دورها لدعم الحوار الثنائي.

أما بخصوص الحالة في لبنان، فإن إيطاليا تدين إدانة قاطعة الهجوم الإرهابي الذي وقع في بيروت في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وأودى بحياة وسام عيد، الكابتن في قوات الأمن الداخلي اللبنانية.

وبودي أن استرسل، لكن بما أنني أخذت الكلمة في هذه المرحلة من المناقشة، سأقتصر ببساطة على التذكير لما قاله ممثل فرنسا، السيد ريبير والتأييد الكامل له.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إننا نود أن نشدد على أننا نرحب بجهود الوساطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية ونشجع أمينها العام. ونؤيد بقوة الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية في البحث عن حل سريع للأزمة السياسية. وبخصوص النقطة الأخيرة التي أثارها السيد أرياس من حيث المبدأ، أعتقد أنها نقطة هامة وتوفر مادة للتفكير، وسيكون من الخطأ وقصر النظر أن نرفضها. وأعتقد أنه قدم نقطة هامة بخصوص بعثتنا وبعثة الجمعية العامة. ويجب علينا أن نفكر في ذلك. إن مصداقيتنا، التي هي مصداقية الأمم المتحدة، تعتمد على كيفية معالجتنا لهذه المسائل.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

بناء على الزخم الذي ولّدته مبادرة السلام العربية ومؤتمر آنابوليس، الذي أشاد بهما المجتمع الدولي كخطوتين إيجابيتين في عملية السلام في الشرق الأوسط، شهدنا بعض التطورات الإيجابية. وتشمل تلك التطورات الحوار من جديد بين إسرائيل وفلسطين بشأن قضايا أساسية مثل وضع القدس وحدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، والمستوطنات في الضفة الغربية وعودة اللاجئين والأمن ومصادر المياه. وينبغي الإشارة كذلك إلى مبلغ الـ ٧,٤ بليون دولار التي أعلنت التبرع بها بلدان ومنظمات دولية في مؤتمر المانحين في باريس لدعم التنمية في فلسطين، مثلما ينبغي الإشارة إلى تعهد الحكومة الإسرائيلية بتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين والتعهدات التي قطعتها السلطة الفلسطينية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واستعادة القانون والنظام ومصادرة الأسلحة غير المرخصة. وبهذه التطورات وبمؤتمر موسكو المزمع عقده، يبدو أن عملية السلام في الشرق الأوسط تتحرك في الاتجاه الصحيح وتعد بإحراز تقدم.

ولكن للأسف، تبددت آمالنا الجديدة بالأحداث الأخيرة التي شملت فقدان أرواح في صفوف المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به السيد باسكو، والذي وصف الشهر الماضي فيه بأنه كان شهرا من سفك الدماء. وثمة توترات جديدة في المنطقة،

وتوجد أيضا، وهذا أخطر، أزمة إنسانية في قطاع غزة تعرض أكثر من مليون نسمة للأذى.

وفي هذا الصدد، كان قرار مجلس الأمن بعقد مناقشة طارئة، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بشأن الحالة الإنسانية في قطاع غزة ضرورية وجاءت في الوقت المناسب.

وما زال يساورنا القلق إزاء تردي الظروف المعيشية للناس على الأرض وتدفق اللاجئين عبر الحدود إلى البلدان المجاورة ما يسبب القلق وانعدام اليقين. ويشدد وفد بلدي مرة أخرى على ضرورة أن تمارس الأطراف المعنية ضبط النفس واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووقف جميع أعمال العنف. وندعو إسرائيل إلى أن تضع حدا للقيود المفروضة على حركة الناس وأنشطتهم الاقتصادية وأن تتخذ خطوات لحماية المدنيين وإيجاد الظروف الآمنة لعودة اللاجئين، وبذلك تخفض التوترات وتساعد في إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها.

إن السلام الدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بإيجاد حل دائم للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. وإن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة ومصالح جميع الأطراف المعنية، ما زال الحل الناجع الوحيد. ويجب استعادة الزخم الحقيقي لاستمرار إجراء مفاوضات مباشرة وموضوعية وسلمية على ذلك الأساس. ويمكن، بل وينبغي، الاستفادة من مؤتمر موسكو القادم لبلوغ تلك الغاية.

ولئن كان وفدي يشيد بالجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية وحكومة لبنان لدفع العملية السياسية في البلد إلى الأمام، فإنه يشعر بعميق القلق إزاء الحالة المتفجرة السائدة هناك، وبخاصة حادثة التفجير التي وقعت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في بيروت، والتأجيل المتكرر للانتخابات الرئاسية. ونحث جميع الأطراف المعنية على السعي إلى حلول توفيقية لإعادة الأحوال الطبيعية في البلد؛ والإسهام بذلك في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. وإننا إذ نلاحظ مع شديد القلق التوتر الحاصل مؤخرا في العلاقة بين إسرائيل ولبنان، نحث الطرفين المعنيين على ممارسة ضبط النفس، بغية تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات السلمية. ونطالب بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا سيما فيما يتعلق باحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وحماية ممتلكات المدنيين وأسباب رزقهم.

وأود، في الختام، أن أعرب مرة أخرى عن تقدير فييت نام ودعمها لدور المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، وبلدان المنطقة، والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، في السعي إلى حل دائم للصراع في الشرق الأوسط. ونتطلع إلى تقديم مساهماتنا في هذا الشأن.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): لقد وصلنا إلى نتيجة مفادها أن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال مصدر خطر شديد على السلم والأمن الدوليين. ولهذا فإنها تقتضي من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره توخي المزيد من اليقظة. وذكّرنا السيد باسكو في إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات، بهذه النتيجة المؤسفة، ووفدي يتقدم إليه بالشكر.

إننا نرى أن المأساة الحاصلة في الشرق الأوسط تقوم على ثلاثة محاور: الأراضي المحتلة، ودور ومسؤوليات العناصر الفاعلة، والتوقعات. وتكمن استحالة الإقدام على حلول توفيقية أو رفض القيام بذلك في صميم مأساة الشرق الأوسط، خاصة وأن الاستعادة التامة للأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ لا تزال موضع خلال، بدون أي احتمال حقيقي للتوصل إلى حل مبكر بسبب المضي

بلا هوادة في سياسة الاستيطان، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وفي ضوء تلك الحالة، دخلت الأطراف المعنية على الجبهتين الجنوبية والغربية، وعلى الحدود الإسرائيلية السورية في مواجهة أدت إلى فرض حصار على غزة، وما نجم عن ذلك من مأساة إنسانية، لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن لسوء الطالع ونظرا لعدم وجود اتفاق، من إدانتها. ومرة أخرى، يعرب بلدي، بوركينا فاسو، عن أسفه لتنصلنا هذا من مسؤولياتنا الذي ترك المدنيين يغالبون بمفردهم ما يواجههم من صعاب.

ونطلب إلى إسرائيل مرة أخرى أن ترفع على نحو تام الجزاءات المفروضة على غزة. ونطلب إلى السلطة الفلسطينية أن تسعى إلى إنهاء الأنشطة العسكرية في غزة. وما هرع الفلسطينيين إلى مصر عقب الحصار – وهو بالتأكيد ليس اندفاعا إلى الذهب وإنما اندفاع إلى الحصول على الضروريات الأساسية – إلا دليل على أن الحصار يستحق أن يوصف بأنه ''عقوبة جماعية''.

وفي لبنان أيضا، تدفعنا الأزمة السياسية التي لا تنتهي والتي تتسم بالعديد من الهجمات الإرهابية، إلى الخوف من حدوث أسوأ الأمور. وفي ظل هذه الظروف، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، في الوقت الذي يبذلان فيه قصارى جهدهما للتوصل إلى تسوية لقضية الشرق الأوسط، أن يحاسبا الأطراف المعنية على ذلك. ومن المؤكد أنه لا يمكن الأمل في تحقيق حل دائم وممكن عمليا بدون اشتراك هذه الأطراف ودول المنطقة.

ونرحب، في هذا الصدد، بمبادرات السلام المقدمة من جامعة الدول العربية، والتزام الحكومة المصرية القاطع ومثابرتها في محاولاتها التوصل إلى تسوية للصراع. وينبغي الترحيب بسائر المبادرات في هذا المجال، لا سيما مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس، ودعمها دعما تاما. ومن الجلي أن الزخم وروح حسن النية اللذين تولدا من هذه المبادرات ومن المحادثات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية التي تلت ذلك وينبغي أن تستمر على الرغم من التحديات الموجودة حاليا، يمثلان دلالة على أن الأمل لا يزال باقيا وعلى أن عملية السلام ما فتئت هامة وسارية. ويتعين أن يدرك الفلسطينيون والإسرائيليون أنهم ما برحوا، في المقام الأول، العناصر الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بالسلام. إن تاريخهما المشترك ومصيرهما المتشاطر يفرضان عليهما ذلك المركز.

ولن تتحقق أي تسوية بدون قليل من التنازلات المتبادلة، على أساس من التسامح والاحترام المتبادل. ولم يعد من الوهم ذلك العنصر الذي يحظى الآن بتأييد إجماعي، بما في ذلك من جانب من كانوا يشكون فيه كل الشك – وهو رؤية وجود دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن. ويبدو أن التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا بد أن يساعد على بلوغ ذلك الهدف في أسرع وقت ممكن.

السيد موهاريمي (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية ووصفه الصريح للحالة على أرض الواقع. ومن المؤسف أن نلاحظ أن الصورة لم تتحسن من الناحية الموضوعية منذ إحاطته الإعلامية في الأسبوع الماضي، لا سيما فيما يتصل بالمؤشرات الإنسانية.

لقد تابعنا التطورات الأخيرة المتعلقة بغزة وجنوب إسرائيل بقلق وجزع. ويأسف وفدي لأنه لم يتسن في الأسبوع الماضي التوصل إلى اتفاق على بيان رئاسي، على الرغم مما بُذل من جهود هامة. وكما يتضح من مناقشاتنا في الأسبوع الماضي واليوم، فإن الإحساس السائد بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة إحساس متشاطر على نطاق

واسع. ونرى، كما ذكرنا في الأسبوع الماضي، أن كل التدابير التي ترمي بطريقة عشوائية إلى استهداف السكان المدنيين تتسم بأنها مقيتة، ونطالب بأن تكون هذه التدابير متسقة مع القانون الإنساني الدولي.

ونرحب بالتدابير الإسرائيلية الرامية إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية في غزة. غير أن استمرار إغلاق المعابر بين إسرائيل وغزة يثير القلق، خاصة في ضوء التقارير التي تفيد بالتضاؤل السريع للإمدادات من الأغذية، والتأخير المضاعف المتزايد فيما يتعلق بشاحنات الإغاثة المقدمة من وكالة الأمم المتحدة. ونشجع جميع الخطوات التي تتخذها إسرائيل والوكالات ذات الصلة للتوصل إلى حلول بديلة لتلك المشكلة، وكفالة وصول المساعدة الإنسانية.

ومن المطمئن أن نعلم، عقب التطورات المقلقة التي وقعت في الأسبوع الماضي على الحدود بين مصر وغزة، أنه يجري بذل جهود للتوصل إلى حل سلمي منظم للاضطرابات الأخيرة. ونود، في ذلك الصدد، أن نعرب عن تأييدنا لاقتراح السلطة الفلسطينية بأن تضطلع بالمسؤولية عن السيطرة على معابر غزة.

بيد أنه لا يمكن علاج الحالة في غزة بمعزل عن سياقها وعن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. فلا يمكن قبول الهجمات المستمرة بالصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وكذلك سائر الأنشطة التي تستهدف المدنيين في الأساس. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف بأن تكف فورا عن جميع أعمال العنف. وينبغي، علاوة على ذلك، تناول الحالة في الإطار الأوسع للعملية التي بدأت مع مؤتمر أنابوليس. لقد أعاد مؤتمر أنابوليس تأكيد الحل القائم على أساس دولتين وأصدر تفاهما مشتركا يرمي إلى التوصل لاتفاق سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وأود أن أؤكد مجددا تأييدنا الكامل للأهداف التي تم الاتفاق عليها في أنابوليس.

ونرى من الأمور المشجعة الاتصالات المستمرة بين الأطراف وبدء المفاوضات بشأن جميع المسائل المعلقة، بما فيها مسألة الوضع النهائي. ونرجو أن تؤدي المفاوضات إلى سلام شامل وعادل ودائم مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقات السابقة بين الطرفين.

وينبغي الإشادة بالجهود التي يبذلها كلا الطرفين وكذا الإشادة بقيادة الولايات المتحدة. ومن دواعي سرورنا أن ننوه بزيارة الرئيس بوش الأخيرة إلى المنطقة. ولا يقل عنها أهمية استمرار اشتراك الدول العربية، وقد كانت مشاركتها الواسعة في مؤتمر أنابوليس بادرة تبشر بالخير. علاوة على ذلك، ثمة دور نشط يتعين أن يؤديه المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، ولا سيما في تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية في مجال الإدارة وبناء اقتصاد قادر على البقاء، على النحو الذي أبرزه مؤتمر باريس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ومع ذلك، نرى أن الأمل في السلام يمكن أن يقوضه الافتقار إلى تحسينات ملموسة على أرض الواقع. وهذا يفرض واجبا على كلا الجانبين بالتصرف في تؤدة والتزام وضبط للنفس. وهنا ينبغي أيضا إبراز أهمية تنفيذ الالتزامات المترتبة على كل منهما، بدءا من المرحلة الأولى لخارطة الطريق، وبما في ذلك تجميد المستوطنات وكفالة حرية المنافذ والتنقل من الجانب الإسرائيلي، وإنهاء العنف والإرهاب والتحريض على العنف من الجانب الفلسطيني.

وبدون التقليل من شأن التحديات، نخاطب الشجاعة السياسية لكلا الجانبين لكي يواصلا العمل وصولا إلى إبرام اتفاق السلام قبل نهاية هذا العام، مسترشدين بالمصالح البعيدة المدى لشعبهما.

ونتابع بقلق التطورات في لبنان. فها هو موعد آخر مستهدف لإجراء الانتخابات الرئاسية قد فات. ونخشى أنه مع كل تأخير يزيد خطر تفاقم زعزعة استقرار المجتمع اللبناني. لذلك نرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الجامعة العربية.

والأعمال الإرهابية والاضطرابات الأخيرة في لبنان مثيرة للقلق الشديد، حيث لا يزيد العنف حلقة الأزمة السياسية إلا استفحالا. ونناشد جميع الأطراف أن تشترك في حوار سياسي شامل للجميع وأن تعمل على الحفاظ على الشعور بالوحدة الوطنية.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. ويجري نظر مجلس الأمن في قضية الشرق الأوسط هذا الشهر في ظل تطورات تؤثر على الحياة اليومية لشعوب المنطقة، وعلى الجهود المبذولة لإحلال السلام في المنطقة.

وقد أعطيت دفعة للسلام في الشرق الأوسط حين توصل رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس في أنابوليس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، إلى تفاهم مشترك تاريخي يحدد الخطوط العريضة للالتزامات من كلا الجانبين باستئناف مفاوضات السلام. ولا نزال على ثقة بأن كلا الزعيمين سيبذلان قصارى وسعهما لتحقيق أهداف أنابوليس. ونرى من المشجع بصفة خاصة أن الطرفين قد بدآ مفاوضاتهما بشأن القضايا الرئيسية.

ولا يزال لاستمرار دعم المجتمع الدولي أهميته. ويمثل مؤتمر باريس للمانحين نموذجا جديرا بالإشادة لهذه المساهمة من المجتمع الدولي. ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه على سبيل متابعة مؤتمر باريس.

لقد فتح مؤتمر أنابوليس فصلا جديدا في الحلول التفاوضية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتوفر نتائجه إطارا لنتائج عملية، منها إبرام معاهدة سلام بين الدولتين. غير أن النتائج الفعلية لهذا الحوار الجاري لم تظهر بعد تحركا واضحا في اتجاه حل للصراع. ومن الواضح أنه ما زالت توجد تحديات خطيرة. والواقع أن حلقة العنف المفرغة قد استمرت خلال هذه الفترة، ولا سيما في قطاع غزة. وكما أشار وكيل الأمين العام، فقد اتسم هذا الشهر بكثير من سفك الدماء.

والأزمة الإنسانية في غزة مستفحلة ولا يمكن قبولها. فلا يعاني سكان غزة من إغلاق المعابر الحدودية فحسب، بل يعانون أيضا من التوغلات العسكرية المتكررة من جانب إسرائيل. وما لم تعالج الحالة في قطاع غزة معالجة شاملة، فإنها تنطوي على خطر تقويض الأمل الذي نشأ في مؤتمر أنابوليس. وقد نظرنا في الحالة في غزة نظرا مستفيضا خلال مناقشة المجلس المفتوحة ومشاورات المتابعة التي أعقبتها في الأسبوع الماضي.

واليوم نود أن نؤكد من جديد أهمية صدور استجابة واحدة لمجلس الأمن بشأن هذه الكارثة الإنسانية التي تتكشف أبعادها. ولا يمكن للمجلس أن يلزم الصمت – فذلك سيكون بحق هو الصمت الذي يصمّ الآذان. لذلك فإن من دواعي خيبة الأمل الشديدة عدم تحقيق توافق في الآراء برغم الجهود الجدية التي بذلت بنية حسنة. وفي غياب هذا التوافق في الآراء، يرى وفدي قيمة لا تقدر للمنتديات من قبيل جلسة اليوم في إتاحة الفرصة للتعبير عن وجهات النظر.

وما زلنا نرى أن إجراء حوار فيما بين الفلسطينيين ذو أهمية حاسمة لنجاح عملية السلام. ويتسم الحوار بأهمية بالغة لدفع عملية السلام قدما للأمام، من أجل بناء توافق في

الآراء، وكبح جماح العنف المستمر في النشوب. ونظرا لتقديم الأطراف المختلفة مواقف متعارضة ومتناقضة أحيانا مع بعضها البعض، فإن الجمود سمة العملية السياسية الحالية ويحول دون إحراز التقدم. وبينما نستعد للمضي قدما في هذه العملية، نرى أنه يتحتم بذل الجهود لتيسير إجراء الحوار بين الأطراف الفلسطينية.

وفيما يتعلق بلبنان، ما زال يساورنا القلق إزاء استمرار الجمود السياسي الذي يصيب الحكومة في هذا البلد بالشلل. لقد تم تأجيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية في لبنان الآن ١٣ مرة. وفي لحظة كهذه، ثمة ضرورة ملحة ليس لتوافق الآراء السياسي فيما بين الأطراف المتنازعة فحسب، وإنما أيضا لتحقيق إنجازات يمكن أن تنهي الجمود السياسي في البلد. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بجهود الأمين العام للجامعة العربية، السيد عمرو موسى، في التشاور مع مختلف الجهات في لبنان وتشجيعها على تحقيق الوحدة وإجراء الانتخابات الرئاسية. ونعرب عن تقديرنا لأهمية الخطة ذات الثلاث نقاط التي اقترحتها الجامعة.

ولا بد من أن يتحقق انتخاب رئاسي وفقا للدستور اللبناني. ومن شأن الاستمرار في تأجيله أن يلحق آثارا ضارة بوحدة البلد. ونرى أن يكون زمام هذه العملية بأيد وطنية؛ فلابد من القيام بها من قِبل اللبنانيين وبواسطتهم ومن أجلهم. ويجب أن تكسر جميع الأطراف المعنية الآن الجمود الحالي وتبدأ في بناء توافق في الآراء يؤدي إلى انتخاب رئيس.

لقد طال أمد صراع الشرق الأوسط كثيرا. والحاجة ماسة قطعا إلى إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للصراع. وتعرب حكومة إندونيسيا عن التزامها بالمساعدة في التوصل لإنهاء هذا الصراع الطويل الأمد والمرير الذي أرهق أطرافه لمدة أطول مما ينبغي. والتزامنا بالقضية الفلسطينية خاصة ودعمنا لها كاملان وثابتان. ونرجو أن تتمكن الجهود المتعددة الأطراف، بما فيها جهود مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والجامعة العربية، من حشد إمكانياتها إلى أقصى حد للمساهمة في التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

السيد لي جونهوا (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن شكره لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة بشأن الأزمة الإنسانية في غزة. وقد أعربت جميع الأطراف ذات الصلة عن قلقها العميق. ولكن على مدى الأسبوع الماضي، لم يطرأ على الحالة تغير جوهري إلى الأفضل. والصين تشعر بقلق بالغ إزاء ذلك وتعرب عن أسفها. إن الأوضاع المعيشية الشاقة للمدنيين في غزة أمر مرفوض.

لقد أحطنا علما بتعهد رئيس الوزراء أولمرت، عند لقائه بالرئيس عباس في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بألا يقطع مرة أخرى الإمدادات الضرورية من غذاء ودواء وطاقة، وبأن يبذل المزيد من الجهد لتفادي حدوث أزمات إنسانية جديدة. إننا نأمل أن توفي الحكومة الإسرائيلية حقيقة بهذه الالتزامات وأن تفتح المعابر كافة إلى غزة في أقرب موعد ممكن، بحيث يتسنى إدخال ما كان محتجزا من المعونات الإنسانية.

على المجتمع الدولي أيضا أن يقدم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة والمساهمات المقدمة من الدول ذات الصلة، وبخاصة مصر. إن الأزمة الإنسانية في غزة هي أكثر

المسائل إلحاحا في الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وتتطلب تدابير عاجلة لحلها. وإن أي تأخير في هذا الشأن سينجم عنه المزيد من المعاناة الإنسانية.

اقترحت السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتولى أمر الإشراف على المعابر في غزة. إن هذه الخطة تستحق التعامل معها بإيجابية.

ثمة خلفية أعمق وأوسع لأزمة غزة وأسباب كامنة تحتها. وإن الطريق الوحيد للاستجابة لمختلف التحديات في الشرق الأوسط وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم سيظل دخول كل الأطراف في مفاوضات سياسية بدعم من المجتمع الدولي. إننا نرحب بعملية التفاوض التي أُبتُدرت في مؤتمر أنابوليس، كما نرحب بالعمل الذي اضطلع به القادة الإسرائيليون والفلسطينيون وكذلك فرق التفاوض التابعة لكل منهما.

إن على إسرائيل وفلسطين، في سعيهما إلى تحقيق نتائج من وراء المفاوضات، أن تستبعدا المؤثرات الخارجية العديدة وأن تتحليا بالجرأة في عزمهما على الدفع في اتجاه المفاوضات، وبناء قدر أكبر من التوافق بينهما، وتقديم التنازلات والحلول الوسط الضرورية في المفاوضات. وعلى المجتمع الدولي أن يشجع هذه المفاوضات بين الطرفين وأن يشيد بها وأن يقدم الدعم اللازم لها. وعلى جميع الأطراف أن تسعى إلى أن تتم هذه المفاوضات بصورة سلسة بتوحيد الجهود بغية إيجاد الظروف الموائمة لها.

والمجتمع الدولي مطالب بأن يساعد السلطة الفلسطينية في بناء قوة أمن وآلية لها، وكذلك في تسريع التنمية الاقتصادية. وتقوم الحاجة أيضا إلى بذل الجهود لتحقيق وقف إطلاق نار شامل بين الفلسطينيين وإسرائيل بهدف تفادي أية أعمال من شأنها أن تزيد من تدهور الوضع. وعلى إسرائيل كذلك أن تتخذ تدابير جريئة برفع الحصار عن فلسطين وتفكيك جدار العزل والمستوطنات.

إن الوضع في لبنان يمر بمرحلة حرجة. لقد تم تأجيل الانتخابات الرئاسية مرة أخرى وبدأ الوضع الأمني ينذر بالتدهور. وإننا نأمل أن تنطلق الفصائل اللبنانية من منطلق الاستقرار والتضامن الوطنيين بالمعنى العريض لحسم خلافاتها بالطرق السلمية سعيا وراء التفاهم العام. لقد طرحت الجامعة العربية قبل وقت قصير مشروعا لحل الأزمة اللبنانية، وهذا المشروع أهل للاهتمام من قبل كل الأطراف والفصائل اللبنانية.

يمثل العام ٢٠٠٨ فترة بالغة الأهمية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وثمة تحديات معقدة تصاحب الفرص الجديدة لضمان أن يكون عام ٢٠٠٨ عام أمل في الشرق الأوسط. وذلك يتطلب من الأطراف المعنية بذل جهود متسقة، بما في ذلك بهدف تحقيق سلام مبكر بين إسرائيل ولبنان، وبين سورية وإسرائيل. إن المفاوضات بين لبنان وإسرائيل من جهة، وبين سورية وإسرائيل من جهة أخرى، عنصر هام في عملية السلام في الشرق الأوسط. وإن الإسراع في العودة إلى المفاوضات وإحراز تقدم في ذلك المسعى سيساعدان على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

إننا نعلم أن عملية السلام لن تكون رحلة ميسورة، ولكننا حتما سنتمكن من فتح بوابة السلام ما دمنا نتمسك بالتفاوض عوضا عن اللجوء إلى القوة، والحوار بدلا عن المواجهة. ونعرب عن الأمل في أن تبذل كل الأطراف المعنية في الشرق الأوسط جهودا لا هوادة فيها في هذا الصدد.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية) أبدأ بضم صوتي للآخرين لتقديم الشكر لوكيل الأمين العام السيد باسكو للإحاطة الإعلامية التي قدمها. إننا

نثمّن عاليا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها الفنية المتخصصة استجابة للوضع الحافل بالتحديات في المنطقة.

إن التطورات المقلقة في غزة وجنوب إسرائيل لن تقلل من التزام الولايات المتحدة برؤية الرئيس بوش بقيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، في أمن وسلام، كما لأنها يجب ألا تثبط همة المجلس والتزامه تجاه الهدف البعيد الأمد بإقامة دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية وقابلة للحياة.

إن إسرائيل والفلسطينيين يمضون قدما في عملية السلام التي أُطلقت في أنابوليس ويتوجب على الولايات المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين والمجموعة الرباعية أن يواصلوا دعمهم لتلك الجهود.

إننا، كما ذكر الرئيس بوش خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا للقدس، نعمل على تعزيز التقدم على أربعة مسارات.

أولا، المطلوب من الطرفين أن يوفيا بالتزاماتهما في إطار خارطة الطريق، كما أكد الطرفان نفسيهما على ذلك في أنابوليس. وفيما يخص الإسرائيليين، فإن ذلك يتضمن وضع حد للتوسع في المستوطنات وتفكيك المستوطنات المتقدمة غير المأذون بها. وفيما يتعلق بالفلسطينيين فإن ذلك يتطلب مواجهة الإرهابيين وتدمير بنيتهم التحتية.

ثانيا، على الفلسطينيين بناء اقتصادهم والمؤسسات السياسية والأمنية، بمساعدة من إسرائيل والمجتمع الدولي. ويقوم ممثل المجموعة الرباعية، طوني بلير، بإحراز تقدم ملحوظ في مجال الإصلاح الاقتصادي الفلسطيني وبناء المؤسسات، وقد أقام علاقات عمل طيبة مع رئيس الوزراء فياض ووزير الدفاع الإسرائيلي باراك.

المسار الثالث هو المسار الدولي. لقد أثبت المجتمع الدولي، في أنابوليس كما في باريس، دعمه الكامل لهذا المجهود. إن الولايات المتحدة تقدّر مبادرة السلام العربية وتعتقد أن على الدول العربية الملتزمة نحو السلام الإقليمي أن تمد يدها إلى إسرائيل.

أخيرا، تكتسي المفاوضات الثنائية بين الطرفين أهمية حيوية لتحقيق حل سلمي يضع حدا للاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. وليس ثمة من طريق إلى تحقيق السلام الدائم إلا بأن يجتمع الطرفان على اتخاذ خيارات صعبة، وتنفيذ تلك الخيارات لتأسيس روح الثقة. وإن الولايات المتحدة تؤمن بأن الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت سيتخذان تلك الخيارات، لأن كليهما ملتزم بخلق الظروف الملائمة للأمن والاستقرار. وإننا نأمل أن يتفاوض فريقاهما بجدية، وأن يتصديا لكل القضايا الجوهرية الشائكة. وإن مبعوثي الولايات المتحدة المكلفين بتيسير التقدم في تنفيذ خارطة الطريق، وبث الروح المهنية في قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، والعمل مع الفرقاء والشركاء الإقليميين لتطوير بعض الأفكار لمفهوم الأمن في الدولة الفلسطينية القادمة، متواجدون في الميدان ويبذلون الجهود.

كذلك نأمل أن يعمل المجتمع الدولي على الاحتفاظ بالزخم الذي أثارته أول مرة أنابوليس على أثر الاتفاق على تنفيذ خارطة الطريق، ثم من بعد ذلك في باريس، على أثر التعهدات بالدعم المالي للجهود الفلسطينية الهادفة إلى بناء المؤسسات والإصلاح الاقتصادي.

نحن جميعا مطالبون بأن نظل على التزامنا بخلق دولة فلسطينية تكون وطنا للفلسطينيين، مثلما أن إسرائيل وطن للشعب اليهودي.

تشاطر الولايات المتحدة الوفود الأخرى الأسف لأن المجلس قد عجز عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بيان رئاسي حول الوضع في غزة وجنوب إسرائيل. وأود أن أكون واضحا حول هذه النقطة. إن الافتقار إلى الاتفاق نص يجب ألا يفسر بأنه تعبير عن افتقار المجلس إلى الاهتمام

بالوضع الإنساني. يجب توفير الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة، وسنحتفظ بموقعنا القيادي على الصعيد الثنائي كأكبر متبرع بالمساعدة الإنسانية للفلسطينيين الذين يعانون من عواقب الانقلاب غير القانوني بقيادة حماس ضد المؤسسات الشرعية للسلطة الفلسطينية.

وكما قالت وزيرة الخارجية رايس، إننا لن نتخلى عن الناس في غزة، وما زلنا نعتبر غزة جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطينية مستقبلية.

لكن هذه الحالة لم تنشأ من فراغ. ونعتقد أن على مجلس الأمن معالجة الظروف التي أدت إلى نشوء هذه الحالة، ولا سيما بمطالبة حماس بوقف أعمال العنف التي تقوم بها، واتخاذ الخطوات الضرورية لإحراز تقدم حقيقي نحو رؤية دولتين ديمقراطيتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

تواصل المجموعات الإرهابية في غزة استهداف المواطنين الإسرائيليين الأبرياء بإطلاق صواريخ وقذائف الهاون بصورة يومية، وذلك الأمر غير مقبول، ويجب أن يتوقف. وإسرائيل، شأنها شأن أي دولة عضو، لها الحق في الدفاع عن النفس. ولأن حماس استولت على السلطة في غزة، في حزيران/يونيه الماضي، بالعنف وبصورة غير مشروعة، فإنها تتحمل مسؤولية إنهاء هذا العمل وإنهاء الأنشطة الإرهابية الأخرى التي تقع في غزة، والتي تنطلق منها.

ومؤخرا، دبرت حماس اعتداءات على الحدود بين غزة ومصر، أدت إلى تدفق عشرات الآلاف من أهالي غزة إلى مصر بصورة خرجت عن نطاق السيطرة، مما زعزع الاستقرار في المنطقة باحتمال تسهيل وصول إرهابيين إلى مصر ونقل أسلحة إلى غزة. ولمعالجة تلك الشواغل، تدعم الأمم المتحدة الاتصالات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، للنظر في إنكار مثل اقتراح رئيس الوزراء سلام فياض، بأن تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية عن الجانب الفلسطيني من معبر غزة.

إن أعمال حماس تتناقض بوضوح مع تطلعات الشعب الفلسطيني إلى الحرية وقيام الدولة فلن تولد دولة فلسطينية بالإرهاب والعنف أبدا. ولا يمكن تحقيق تلك التطلعات إلا من خلال المفاوضات والوسائل السلمية. وعلى حماس أن تضع حدا للهجمات الصاروخية اليومية على إسرائيل من غزة، وأن تتخلى للسلطة الفلسطينية عن سيطرتها غير المشروعة على غزة، في ظل القيادة الشرعية للرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض.

إننا نأسف حقا لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على مشروع البيان الرئاسي يوم الجمعة الماضي. لقد كان من شأن مشروع البيان هذا أن يتيح للمجلس أن يتصرف بصورة بناءة، بمجابهة هذا التحدي بطريقة شاملة وجدية ومتوازنة.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أُعلق على البيان الذي أدلى به الممثل الفلسطيني في وقت سابق من هذه الجلسة. إننا نشاركه أسفه وأسف الآخرين لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع البيان الرئاسي يوم الجمعة الماضي. ونحن ندرك أن الحالة الإنسانية الراهنة تثير القلق. لكن مصداقية تقييمه كانت ستتعزز لو أننا سمعنا منه، على أقل تقدير، رأيه في عمليات إطلاق الصواريخ على إسرائيل من غزة – وهي أرض تسيطر عليها حماس نتيجة انقلاب غير قانوني وعنيف.

من المؤسف أننا لم نسمع منه شيئا عن هذه النقاط باسم حكومته، مثلما سمعنا من رئيسه بالذات. وهنا، سأقتبس من تصريح الرئيس عباس المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير: ”إننا، من جهتنا، أدنّا وسنظل ندين إطلاق هذه

الصواريخ العبثية ضد أي جهة. إن تلك الصواريخ غير مفيدة. ويجب أن تتوقف''. فكيف يمكن ألا نجتمع لدعم ذلك الموقف الواضح والمنطقي؟ أعتقد أن معظمنا كانوا جاهزين للقيام بذلك.

لقد أبرزت هذه النقطة لأنني أخشى ألا تسهم العبارات الطنانة التي سمعناها اليوم في عملية، أهدافها النهائية هي السلام في المنطقة، وحق إسرائيل في الوجود داخل حدود مأمونة وآمنة، وقيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وفي ذلك الصدد، نتساءل أيضا عن جدوى الجلسات من هذا القبيل، التي تشكل غالبا منابر لخطب إنشائية لا تسهم إلا بالقيل من الدعم الملموس لما نود أن نعتبره التزاما واضحا للمجلس بتلك الأهداف.

انتقل الآن إلى لبنان. إن الولايات المتحدة تدين بقوة التفجير الإرهابي في بيروت في الأسبوع الماضي، الذي أودى بحياة النقيب وسام عيد، من قوة الأمن الداخلي اللبناني وحياة لبنانيين كثيرين آخرين. ونقدم تعازينا إلى أسر اللبنانيين الأبرياء الذين قُتلوا في هذا الاعتداء الوحشي. إن هذا التفجير – وهو الأخير في سلسلة من الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت أولئك الذين يعملون لحماية استقلال لبنان وسيادته – جزء من العدوان المستمر على المؤسسات الشرعية في لبنان. وشأن الاغتيالات والتفجيرات السابقة، كان هذا اعتداء على ديمقراطية لبنان، وعلى جميع من يعملون لحماية وحدته واستقلاله وازدهاره.

إن الولايات المتحدة لن تتوانى في دعمها للحكومة اللبنانية الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا. وقد قدّرنا جهود الأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الخاصة للبنان على وجه السرعة، لتحاكم المسؤولين عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وعن جرائم أخرى ذات صلة. ونحث أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم المساعدة المالية لتمكين المحكمة من المضي قدما في عملها الهام.

أخيرا، نجدد دعوتنا إلى انتخاب فوري لرئيس جديد بموجب الدستور اللبناني، كما نطالب سورية وإيران وحلفائها بإنهاء تدخلهم في العملية الديمقراطية في لبنان وعرقلتها.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان، بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

بداية، أتقدم بالشكر إلى السيد باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يصادف عام ٢٠٠٨، مرور ستين سنة على النكبة الفلسطينية. وببداية هذا العام، بدأ العقد الخامس على احتلال الإسرائيليين للضفة الغربية وقطاع غزة. وأذكّر بهاتين الحقيقتين، لأنني أعتقد أنهما في غاية الأهمية. ألا ترون معي أن مأساة الفلسطينيين ومعاناتهم قد طالت، وأن من حقهم الطبيعي أن ينفد صبرهم!

أعتقد أن ذلك قد يفسر الكثير مما تأخذونه عليهم. فمنذ عام ١٩٦٧، دأبت سلطات الاحتلال الصهيوني على خلق واقع جديد بتغيير الأوضاع القانونية، كما في القدس الشريف، وببناء المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي كلها غير قانونية. وعملت هذه السلطات، منذ سنوات، كما تعلمون، على تكريس هذا الواقع ببناء جدار الفصل العنصري، الذي أدى ويؤدي إلى عزل أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويقلص مساحتها إلى أقل من ١٢ في المائة من أراضي فلسطين التاريخية، أو ما يشكل نحو ٥٠ في المائة من مساحة الأرض التي احتُلت عام ١٩٦٧، وذلك على الرغم من صدور فتوى محكمة العدل الدولية، في ٩ تموز/يوليه عام ٢٠٠٤، التي تنص على أن بناء هذا الجدار

مخالف للقانون الدولي، وأن على الإسرائيليين وقف بنائه، وتفكيك ما تم بناؤه، والتعويض على الفلسطينيين المتضررين عن الدمار الذي نتج عنه، ولكن الإسرائيليين، للأسف، كما هي عادتهم دائمان استمروا في استخفافهم بالشرعية الدولية.

إن التصعيد الصهيوني، والإرهاب الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، والمتمثل في حملة الاغتيالات المستمرة بدون توقف، وأعمال القتل التي أشار إليها السيد باسكو خلال الأيام القليلة الماضية في غزة المحتلة، وعملية الإغلاق والحصار، كما تعرفون جميعا، ما هي إلا حلقة في سلسلة طويلة. وكذلك الاعتقالات التي طالت عشرات الآلاف، الذين لا يزال ١١ ٠٠٠ شخص منهم في المعتقلات الإسرائيلية، كما أشار السيد رياض منصور هذا الصباح، بينهم مئات النساء، ومئات الأطفال، ومن بينهم أكثر من ٩٠٠ مسؤول فلسطيني، بمن فيهم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

إن الاقتحامات العسكرية المتكررة للمدن الفلسطينية، بما فيها ترويع المدنيين، ومصادرة الممتلكات، وتجريب الأراضي الزراعية، وإقامة الحواجز التي بلغت المئات في مساحة ضيقة من الأرض، ونقاط التفتيش التي لا حد لها، كل ذلك بهدف إعاقة حركة المواطنين الفلسطينيين وجعل الحياة هناك لا تطاق. واستمرار الحصار والإغلاق الخانق على قطاع غزة، كما تعلمون جميعا، وكما ترونه يوميا، ترك آثارا مدمرة على جميع نواحي الحياة، لأكثر من ١,٥ مليون فلسطيني. تقولون إنكم ترحبون بإعلان نوايا لا يتحقق منها شيء ميدانيا، وتتجاهلون هذه المعاناة. كل هذا في مخالفة صريحة لاتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال، وغزة ما زالت محتلة. فهذا يمثل عقابا جماعيا ضد أبناء الشعب الفلسطيني، يجرمه القانون الإنساني الدولي.

ولعل قرار مجلس حقوق الإنسان، الذي اتخذه في دورته الاستثنائية السادسة، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وخاصة في فقرته الثانية، التي جاء فيها:

”يدعو إلى اتخاذ إجراء دولي عاجل لوضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك سلسلة الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة والمتكررة في تلك الأراضي، والحصار المفروض على قطاع غزة المحتل“. (A/HRC/S-6/L.1)

لقد شهد العالم بأسره مرة أخرى – إذا كان بحاجة إلى مرة أخرى – حقيقة النوايا الإسرائيلية تجاه السلام. فبعد مؤتمر أنابوليس، وكما هي عادة الإسرائيليين دائما، قاموا بتصعيد حملة الاعتداءات الواسعة، ليس على قطاع غزة فحسب، بل على مدن الضفة الغربية أيضا، وقد أشار إلى ذلك السيد باسكو، حيث أورد لنا أمثلة راح ضحيتها مدنيون، بينهم أطفال وشيوخ ونساء.

وأعلنت سلطات الاحتلال، كما تعلمون، عن شروعها في بناء مستوطنات. وكل ذلك عقب رجوعها من مؤتمر أنابوليس مباشرة، مما يُعد مخالفة، ليس لقرارات الجمعية العامة وهذا المجلس، ولا لقرارات اللجنة الرباعية فحسب، ولكن حتى لتعهداتها في المؤتمر المذكور.

وأريد أن أحذر من عواقب ذلك على السلام، ومن استخفاف سلطات الاحتلال بالمسجد الأقصى، واستمرارها في أعمال، اتفقت كل الجهات المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بأنها تعرضه لخطر الدمار. والهدف معروف، إنه تقويض فكرة السلام. وهذا، للأسف، ما دأبت عليه السلطات الإسرائيلية دائما.

إن تحقيق السلام لن يتم إلا من خلال انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، والجولان السوري المحتل، ومزارع شبعا، طبقا لقرارات الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن، ووفقا لما نصت عليه المبادرة العربية؛ ومن خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة، على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشريف، بحدود ثابتة ومعترف بها، وبعودة اللاجئين إلى ديارهم التي طُردوا منها عام ١٩٤٨، في عملية تطهير عرقي واسعة، وأعتقد أن المنصفين من المؤرخين الإسرائيليين يعترفون بذلك.

إننا في هذا المقام نؤكد على الحق المقدس للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال. وإن وصف هذه المقاومة بالإرهاب هو محاولة تشويه لحق مشروع، يجب مساندته لا تشويهه. ونذكّر هنا، بأن الفلسطينيين، سبق أن قرروا إيقاف إطلاق الصواريخ، التي كثيرا ما يشار إليها في هذا المجلس، والتي قلما تقتل أو تجرح أحدا. وقد التزم الفلسطينيون بذلك لشهور طويلة، دأبت إسرائيل خلالها على الاستمرار في السلوك المعتاد، من القتل والاغتيالات والاعتقالات والتوغلات وسواها.

إن على الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، الهيئة الموكلة إليها مهمة حفظ السلام والأمن الدوليين، أن تتحمل مسؤولياتها تجاه قضية السلام في الشرق الأوسط، والعمل على إيجاد السبل الكفيلة بتطبيق قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولا يمكن لهذا المجلس أن يؤدي دوره إلا إذا احترم قراراته وعمل على تنفيذها.

أما الوضع في لبنان، فلا يزال يعاني، للأسف، من نتائج العدوان الإسرائيلي، الذي بدأ في ١٢ تموز/يوليه عام ٢٠٠٦، وهو عدوان تقاعس هذا المجلس عن إيقافه في الوقت المناسب، مما تسبب في دمار شامل للبنية التحتية في البلد. وتؤكد على ذلك جميع تقارير الأمم المتحدة، ولا حاجة إلى ذكر أرقامها. ولا يزال لبنان يعاني استمرار هذا العدوان، وخاصة من الألغام التي زرعها المعتدون، ومن القنابل العنقودية التي استخدموها، مع استمرار رفضهم تقديم الخرائط لهذه الألغام والقنابل، متعمدين، وليس لذلك تفسير آخر، تعريض المدنيين لخطر الموت بشكل مستمر، وشل الحركة الاقتصادية والإنسانية في جزء كبير من الأراضي اللبنانية.

ونريد أن نذكّر، هنا، بالرسائل شبه اليومية التي ترد من ممثل لبنان لدى هذه المنظمة، حول الانتهاكات المستمرة لحدوده البرية ومياهه الإقليمية وأجوائه. إن هذه الأعمال تمثل خرقا صريحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأعتقد أنها تسهم في ما يحدث في لبنان الآن.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): اسمحوا لي بداية بأن أشكركم، سيدي الرئيس، على إدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس في هذا الشهر. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة والهامة.

أسبوع يفصلنا عن الجلسة الطارئة التي عقدها مجلسكم للنظر في الأزمة المتواصلة في قطاع غزة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه.

أسبوع تتزايد فيه الأصوات المنددة بالعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل في حق المدنيين الفلسطينيين، وكان آخرها، لا بل من أهمها، القرار الذي أشرتم إليه، والذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في هذه المنظمة – الأسبوع الماضي في جنيف ودعا فيه إلى ”إجراء دولي لوضع حد

للانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة''. والأنظار لا تزال متجهة إلى مجلسكم الكريم لتكون له وقفة على مستوى الحدث، وقفة لرفع الحصار عن غزة ولفتح المعابر الحدودية ولحماية المدنيين فورا. فرغم الإحباطات من قصور هذا المجلس في معالجة جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، لا يزال الكثيرون يثقون بدوره ويراهنون على قدرته على صون السلم والأمن الدوليين... فلا تخذلوهم.

إذا كان بلوغ السلام هو الهدف، فلنصغ جيدا لما قالته المفوضة العامة للأونروا السيدة كارين كونينغ أبو زيد في مقالتها المنشورة في صحيفة ''الغارديان'' البريطانية بتاريخ ٢٣ من الجاري: ''لم يكن هناك حاجة في يوم ما ملحة لأن تقوم الأسرة الدولية بإعادة الحياة الطبيعية إلى غزة كما هي الحال اليوم. فالمجتمعات التي تعاني الجوع والمرض، المجتمعات الغاضبة لا تشكل شريكا جيدا للسلام''.

الحاجة ملحة اليوم إلى إعادة الحياة الطبيعية إلى غزة المنكوبة كما إلى الضفة الغربية المنهكة لا من أجل رفع المعاناة عن الناس فحسب، بل لإعادة بعض المصداقية لعملية السلام الشامل، التي كان يفترض أن تستأنف أثر مؤتمر أنابوليس. وهي المصداقية التي لا يزال يقف في وجهها أيضا استمرار فرض إسرائيل سياسة الأمر الواقع، معتمدة بذلك على منطق القوة ومتجاهلة أحكام القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية. فلا جمدت إسرائيل الاستيطان، مع أن هذا في رأس الالتزامات المطلوبة منها بموجب خريطة الطريق الرباعية الدولية، ولا أوقفت بناء جدار الفصل، ولا رفعت الحواجز، ولا هي سمحت بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة.

هذه كلها تدابير مطلوبة لبناء الثقة من أجل الولوج في معالجة قضايا الحل النهائي التي أكد عليها المجتمعون في أنابوليس: الحدود والقدس والأمن والاستيطان واللاجئون والمياه. وذلك استنادا إلى مرجعيات مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، التي أطلقها القادة العرب من عاصمة بلادي، من بيروت عام ٢٠٠٢ وأعادوا تأكيدها في قمة الرياض العام الماضي والتي تدعو إلى سلام شامل على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧، أي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة. وفي هذا الإطار يهم بلدي لبنان التأكيد على وجوب حل قضية اللاجئين انطلاق من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وعلى رفضه القاطع لتوطينهم في أراضيه، ذلك أن التوطين يهدد الكيان الوطني اللبناني مثلما يهدد الهوية الوطنية الفلسطينية.

إن ما تقوم به إسرائيل حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة وغزة تحديدا، يعيد إلى ذاكرتنا صورا مأساوية من الماضي القريب، صورا عن حربها على لبنان صيف ٢٠٠٦، حيث قامت بتدمير منهجي لبنى تحتية ومنشآت مدنية وباستهداف متعمد للمدنيين.

ومع أن الحكومة اللبنانية التزمت التنفيذ الكامل للبنود المتعلقة بها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر عن مجلسكم الكريم إثر حرب صيف ٢٠٠٦ والهادف إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى الجنوب اللبناني، فإن إسرائيل تواصل انتهاك أحكام هذا القرار بخرقها اليومي للسيادة اللبنانية. وقد بلغ مجموع هذه الخروقات خلال العام الماضي ٨٧٢، منها ٧١١ خرقا جويا و ٣٢ خرقا بحريا و ١٢٩ خرقا بريا، آخرها توغلها بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ مسافة ١١٠ أمتار في عمق الأرض اللبنانية، متجاوزةً الخط الأزرق ومختطفة المواطن اللبناني فادي عبد العال ومحتجزة إيه يوما كاملا.

كذلك لا تزال إسرائيل ترفض تسليم خرائط الألغام والمعلومات المتعلقة بأماكن إلقائها القنابل العنقودية في

جنوب لبنان خلال حربها الأخيرة. وفي حين رحبت حكومة بلادي بقرار تعيين سعادة الأمين العام مندوبا عنه لتسهيل معالجة موضوع الجنديين الإسرائيليين المخطوفين، تواصل إسرائيل رفضها حل مشكلة اللبنانيين المعتقلين في سجونها منذ عقود في أصعب الظروف. ونحن هنا نجدد مطالبتنا بإطلاقهم فورا.

أما في قضية مزارع شبعا، فمع ترحيبنا بالتحديد الجغرافي المؤقت الذي ضمنه سعادة الأمين العام في تقريره المرحلي حول تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نرى ضرورة أن يترجم ذلك في مسار دبلوماسي فعلي تنخرط فيه الدول والأطراف المعنية كافة وصولا إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها. وفي انتظار التحديد النهائي لهوية مزارع شبعا، نكرر طلب الأخذ بالاقتراح الانتقالي الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية من ضمن خطة النقاط السبع التي وضعتها والذي يقضي بوضع المزارع تحت الولاية المؤقتة للأمم المتحدة.

لا يزال موضوع شغور منصب رئاسة الجمهورية في بلادي منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يشغل اهتمام الأسرة الدولية والأشقاء العرب. وبالفعل فقد أصدر مجلسكم الكريم مشكورا بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بيانا رئاسيا أعرب فيه عن قلقه من عدم حصول الانتخابات الرئاسية. وقد أيدت الحكومة اللبنانية الخطة المتكاملة التي وضعها المجلس الوزاري العربي، الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من أجل تسهيل الانتخاب الفوري ووفقا للأصول الدستورية للعماد ميشال سليمان رئيسا توافقيا للبنان. وهي المبادرة التي عاد وأكد عليها وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم المنعقد في ٢٧ كانون الثاني/يناير الجاري.

ويهمني أن أشير هنا إلى أن استمرار الأزمة السياسية في بلادي بات يهدد بإمكان وقوع أحداث خطيرة، كما حصل يوم الأحد الماضي، مما أدى إلى سقوط ثمانية شهداء. وهذه الأحداث الأليمة التي أعلنت الحكومة على أثرها الحداد الرسمي، هي الآن موضع تحقيق، باشرت به فورا الأجهزة القضائية والأمنية المختصة في بلادي.

من ناحية أخرى، لا يخفى على مجلسكم الكريم أن مسلسل العمليات الإرهابية المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات يستهدف لبنان في سيادته واستقلاله واستقراره وأمنه من خلال استهداف شخصياته البارزة، من سياسيين وإعلاميين وأمنيين، واستهداف مؤسساته الدستورية والأمنية والمدنية. وقد انتهى عام ٢٠٠٧ في لبنان بتفجير إرهابي اغتال الجنرال فرنسوا الحاج، ابن المؤسسة العسكرية التي هزت الإرهاب في مخيم نهر البارد. وقد أدان مجلسكم الكريم هذه الجريمة بأشد العبارات.

وبدأ عام ٢٠٠٨ في لبنان بحلقات جديدة من المسلسل نفسه. فأيادي الغدر طالت المدنيين بتفجير استهدف سيارة دبلوماسية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ثم استهدفت مؤسسة الأمن الداخلي في ٢٥ كانون الثاني/يناير الجاري، باغتيال الرائد وسام عيد، من قسم المعلومات فيه وأدت هذه الجريمة إلى مقتل مرافقه أيضا وعدد من المدنيين، وهي الجريمة التي أدنتم في بيانكم بالأمس. هذا فضلا عن السعي إلى زعزعة الأمن في الجنوب، وإرهاب قوات الطوارئ الدولية، من خلال استهداف عناصرها. وكان آخر هذه المحاولات ما تعرضت له الوحدة الأيرلندية.

إن كل هذه الأعمال الإرهابية لن تثني اللبنانيين عن التمسك باستقلال بلدهم وحريته، ولن تنال من عزمهم على تجديد الوفاق الوطني وإعادة العمل ضمن المؤسسات الدستورية، كما أنها لن توقف مسيرة العدالة الدولية التي

بدأناها سويا. لذلك، لا بد في الختام من أن نحيي جهود معالي الأمين العام في سعيه لاتخاذ الخطوات اللازمة لوضع المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بجريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ورفاقه موضع التنفيذ، بما يساهم في ردع المجرمين عن التمادي في إرهابهم، فيتعزز بذلك أمن لبنان واستقراره.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، إن وفد بلادي يؤيد كل كلمة وردت في بيانكم. ونحن نعتبر أن ما قلتموه اليوم تحت سقف هذا المجلس الموقر هو الممارسة الصحيحة لامتياز حق النقض الأخلاقي لكل محاولات قلب الحقائق رأسا على عقب، ولكل المساعي الرامية إلى تفريغ دور الأمم المتحدة من جوهره المتمثل في إحلال السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

لقد استمعنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، التي وإن اختزلت إلى أقصى حد ممكن الوقائع والمشاهدات والخروقات الإسرائيلية المستمرة لكل القوانين والأعراف الدولية والقرارات الصادرة عن المجلس، فإنها لم تستطع سوى أن تترك صورة قاتمة عن واقع الحال على الأرض، الذي ما تزال المنطقة تعيشه منذ أكثر من أربعين عاما من الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني البغيض.

وفي سياق الحديث عن الإحاطة الإعلامية الشهرية التي قدمها وكيل الأمين العام، اسمحوا لنا أن نسجل عدم ارتياحنا لغياب التطرق إلى الحالة السائدة في الجولان السوري المحتل في هذه الإحاطة الإعلامية.

إن عنوان البند الذي تعقد في إطاره الجلسة الشهرية لمجلس الأمن هو كما يعرف السادة الأعضاء ''الحالة في الشرق الأوسط''، والجولان السوري المحتل هو جزء لا يتجزأ من هذه الحالة الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. ونحن اليوم نشارك في جلستكم هذه بصفتنا طرفا رئيسيا معنيا وفقا لما ارتأيتموه أنفسكم. وبناء على ذلك، نرجو من ممثل الأمانة العامة تدارك هذا النقص في الإحاطات الإعلامية القادمة، شاكرين الكثير من ممثليها على إسهامهم في كشف الأنشطة الاحتلالية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل.

إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة كلها تؤكد على اعتبار الاحتلال أسوأ أشكال العدوان وأفظع شكل من أشكال انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. ورغم كل هذا، ورغم مئات القرارات المتراكمة التي أدانت إسرائيل دون غيرها بالاسم لممارساتها التي تتعارض جملة وتفصيلا مع كل هذه المبادئ والقرارات، فإن إسرائيل التي تشكل حالة فريدة ونادرة في عالم الخروج عن القانون اليوم، قد أمعنت وتمعن في تجاهل أبسط قواعد القانون الدولي، وفي ممارسة العنف والبطش والفلتان السياسي والأخلاقي.

إن إسرائيل تتباهى بممارساتها المخجلة هذه وبازدرائها للقوانين والأعراف الدولية. واسمعوا معي أيها السادة ما طالعتنا به الصحف الإسرائيلية من تصريحات لشخص يدعى ليوفال ديسكين، وهو رئيس الأمن الداخلي الإسرائيلي المعروف اختصارا بـ ''الشاباك''. هذا الشخص تباهى بقتل ٨١٠ فلسطينيين، منهم ٢٠٠ مدني خلال العام ٢٠٠٧. وتلا ذلك تصريح لوزير الأمن الداخلي الإسرائيلي الذي يدعى آفي ديختر، اعتبر أن هذا العدد من القتل غير كاف، وهو لا يشكل سوى ٥ في المائة ممن كان يترتب على قوات الاحتلال الإسرائيلية قتلهم.

لقد أوردت إحدى منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية أن سلطات الاحتلال قد قتلت ١٥٢ طفلا خلال العام ٢٠٠٧، من بينهم ٨٤٠ طفلا دون سن الرابعة عشر، الأمر الذي يرفع عدد القتلى من الأطفال الفلسطينيين منذ العام ٢٠٠٠ حتى الآن إلى ٨٦٦ طفلا، وفقا للأرقام الإسرائيلية. وها هي إسرائيل تدشن العام الجديد بإغلاق قطاع غزة، ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إليه، وتعتيمه بشكل كامل، وارتكاب مجازر بشعة بحق الشعب الفلسطيني، علاوة على احتجاز الآلاف من الفلسطينيين الحجاج والمرضى على المنافذ الحدودية مع مصر ومنعهم من العودة إلى غزة.

وما زالت إسرائيل غير آبهة بكل المناشدات والمطالبات الدولية التي تستند إلى مبادئ القانون الدولي والتي لطالما طالبتها بوقف أعمال بناء جدار الفصل العنصري، وبإطلاق سراح البرلمانيين الفلسطينيين وأعضاء المجلس التشريعي والقياديين الفلسطينيين المحتجزين لديها دونما وجه حق.

إن سورية تدين بشدة هذه الأعمال الإسرائيلية اللاإنسانية، وتدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار فوري بوقف هذه الجرائم الإسرائيلية ومعاقبة مرتكبيها، لأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف متفرجا أمام هذه الجرائم التي تصل إلى حد وصفها بأنها جرائم إبادة للإنسانية وجرائم ضد الإنسانية.

إن عجز المجلس الموقر خلال الأيام الماضية عن اعتماد بيان رئاسي، مجرد بيان رئاسي يدين إسرائيل لانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وممارستها لسياسة العقاب الجماعي، المعاقب عليها دوليا، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة، إن هذا العجز بسبب موقف دولة دائمة العضوية تسعى دائما إلى تفصيل مداولات مجلس الأمن على قياس المصالح الإسرائيلية، بغض النظر عن مدى انطباق تلك المصالح مع القانون الدولي. هذا العجز يتناقض مع المسؤوليات المناطة بمجلس الأمن بموجب الميثاق، ويرسل رسالة خاطئة إلى إسرائيل للتمادي في عدوانها بحجة الدفاع عن النفس، وكأنه لا يوجد احتلال وكأنه ليس من حق الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي أن تقاوم هذا الاحتلال.

لقد مضى أكثر من أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان إلى وطنه الأم سورية والتجاوب مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١). وقد ردت إسرائيل على هذه القرارات بأبشع الانتهاكات الإسرائيلية بمخالفتها الفاضحة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بشكل خاص من خلال استمرار الاحتلال ومنع أهالي الجولان المحتل من زيارة عائلاتهم وأقاربهم في وطنهم الأم سورية. إن هذا المنع القسري والقهري للآلاف من السوريين في الجولان المحتل للتواصل الإنساني المشروع بين أفراد الأسرة الواحدة، يزيد من معاناة أهلنا ويتنافى مع الحد الأدنى من واجبات السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. ونشير في هذا الصدد إلى أنه لا يخلو بيت في الجولان السوري من وجود أحد أفراده في الوطن الأم سورية، مذكرين بالمعاناة الإنسانية القاسية التي تحدث في حال المرض والوفاة دون أن يتمكن أفراد الأسرة الواحدة من زيارة بعضهم لبعض. وإن أهالي الجولان هم مواطنون سوريون موجودون في جزء محتل من وطنهم الأم، ومن حقهم الإنساني بموجب القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف التواصل مع باقي أبناء شعبهم. كما تستمر مأساة الأسرى السوريين في السجون الإسرائيلية، إذ وصلت مدة اعتقال بعضهم إلى ما يقارب الثلاثين عاما دونما أي وجه حق. كما أن بعضهم فقد حياته أو اقترب منذ ذلك نتيجة لعدم احترام إسرائيل للقانون الإنساني الدولي. وقد

وجهت بلادي رسائل بهذا الخصوص إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن وإلى منظمات دولية حكومية وغير حكومية للتدخل للمساعدة على حل مسألة السماح للمواطنين السوريين في الجولان المحتل من زيارة أهلهم، وكذلك إطلاق سراح الأسرى السوريين من السجون الإسرائيلية. ونحن على ثقة بأننا سنتلقى ردودا على هذه الرسائل.

لقد أكدت بلادي مرارا وتكرارا أنها معنية وعازمة على استعادة أرضها المحتلة بالكامل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ بمختلف الوسائل المشروعة المتاحة. وما زالت بلادي تغتنم الفرصة تلو الأخرى محاولة تحقيق ذلك.

وكانت المبادرة العربية للسلام في مقدمة الفرص التي ينبغي على إسرائيل ألا تفوتها لأنها قد لا تتكرر، كما أن هذه المبادرة تلغي كل الذرائع الواهية التي طالما تذرعت بها إسرائيل. إلا أن إسرائيل ردت على كل المبادرات والجهود بخطوات تصعيدية استفزازية لا مبرر لها. وعمدت إسرائيل مؤخرا، حسبما هو موثق لدى الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام الأخير عن قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان إلى تعزيز وجودها العسكري وتدريباتها العسكرية في الجولان في مؤشر جديد على الاستمرار بنهجها العدواني الذي يجافي كل أقاويلها عن رغبتها بالسلام.

كل هذه الأحداث ترسخ القناعة لدى شعوب منطقتنا بأن الصراع العربي الإسرائيلي بقي عصيا على الحل بسبب افتقار إسرائيل أساسا إلى الإرادة السياسية بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة. وبسبب إقحام هذا الصراع في ملفات وأجندات دولية وشرق أوسطية تفرضها دول بعينها، مما يزيد الأمور تعقيدا ويرهن السلام العادل والشامل في حسابات انتهازية ضيقة الأفق.

إن سياسة إسرائيل المراوغة التي ترتكز على نهج يرمي إلى وضع العراقيل في طريق السلام ودفع المنطقة إلى حالة من اليأس يتلوها دوامة من العنف، هي سياسة راسخة تثبتها الممارسات الإسرائيلية اليومية. فبعد أن تراءى للبعض أن الطريق إلى السلام ممكن بعد مؤتمر أنابوليس، اندفعت حكومة إسرائيل إلى إطلاق حملة جديدة من الاستيطان في الجولان وفي القدس المحتلة. كما اندفعت في عدوان وقتل لا مبرر أخلاقي لهما ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يجعل من المفاوضات في نظر الكثيرين مضيعة للوقت. لقد ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة إلى ما يزيد على ٥ في المائة خلال العام الماضي. وحاولت إسرائيل أن تُدخل الأطراف الدولية في لعبة جديدة مفادها تعريف الاستيطان وجعله ضمن أصناف مختلفة. فبعض الاستيطان شرعي، وبعضه الآخر غير شرعي. واستهلت إسرائيل العام الجديد بحملات اغتيال عسكرية غير مشروعة مكثفة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. هذه الاعتداءات العسكرية ستزيد حكما اضطراب الأوضاع الشديدة الهشاشة في الميدان، وستبدد الآمال التي عقدها البعض على مؤتمر أنابوليس.

لقد أثبت العرب مجددا أنهم معنيون جدا بسلام يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي، سلام مبني على مبادرة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، والتي أعاد القادة العرب إطلاقها خلال قمة الرياض. إن الالتزام العربي بتحقيق السلام العادل والشامل يستوجب التزاما جديا مقابلا من جانب الحكومة الإسرائيلية ومن يُساندها لتحقيق هذا السلام، بما في ذلك امتثالها لقرارات الشرعية الدولية والانسحاب من الأراضي المحتلة بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

لقد اختارت سورية السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لها استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة وقرارات

الشرعية الدولية. وهذا يعني حُكما عودة الأراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال يتناقض مع السلام ويعني حُكما مزيدا من الصراع والضحايا والدمار.

إن السلام العادل والشامل هو خيار بلادي الاستراتيجي، لكن هذا لا يعني أبدا أن نفرط بسيادتنا وحقوقنا الوطنية والقومية. وقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد على هذا حينما قال ”إن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي، لكن ليس على حساب أرضنا وسيادتنا“.

لقد تطرق الزميل الموقر، رئيس الوفد الأمريكي، إلى بلادي في معرض الحديث عن الأوضاع السائدة في لبنان. وأود في هذا السياق أن أذكّر السادة الحضور بأن سورية لم تؤيد المبادرة العربية التي يشرف على تنفيذها الآن السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، فحسب بل كانت من المشاركين في هذه المبادرة، وضمن الخلّية الضيقة من السادة وزراء الخارجية العرب، الذين صنعوها. وبالتالي، فإن سورية معنية بنجاح هذه المبادرة، وبمساعدة الأشقاء في لبنان على التوافق فيما بينهم من أجل الوصول إلى بر الأمان وإنهاء الأزمة الدستورية الناشبة في لبنان.

إن الدعوة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، نفهمها على أنها دعوة موجهة إلى الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، بضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. وعندما يحدث هذا، سنساعد اللبنانيين على إحراز هذا التوافق المنشود فيما بينهم، وعلى إنهاء الأزمة الناشبة في بلدهم.

وفي هذا السياق، أكرر مجددا إدانة بلادي المطلقة لكل عمليات الاغتيال التي تجري في لبنان، والتي تستهدف لبنانيين. ولقد عبّرت حكومتي عن هذه الإدانة بشكل رسمي، وأعيدها وأكرّرها على مسامعكم. إن سورية لها كل المصلحة في معرفة هذه الأيدي الإجرامية الخفية التي تقف وراء اغتيال اللبنانيين. وكلنا ثقة في أن كل الحيل والمراوغات التي يقوم بها البعض، لإبعاد الأنظار عن الحقيقة، مآلها أن تنكشف أمام حضراتكم عندما ينتهي التحقيق فيها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين، الذي طلب الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن طلب الكلمة للمرة الثانية. فإنا أدرك أن الوقت متأخر، و لم أكن أعتزم طلب الكلمة في هذا الوقت. ولكنني فعلت ذلك، أساسا، لكي أرد على ممثل الولايات المتحدة. كما أود أن أضيف أن الجهود المستمرة التي يبذلها ممثل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال – ليكرّر التأكيد بأن غزة ليست جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة – ممارسة متكررة لا طائل لها. ونظرا لتأخر الوقت، أود أن أحيله فحسب إلى العديد من الباحثين والثقاة في مجال القانون الإنساني الدولي من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إسرائيل. وسيثبت هؤلاء، دون أدنى شك، وضع غزة الخاضع لنفوذ إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. وفي ذلك الصدد، أشير إلى باحث واحد فحسب، هو السيد جون دوغارد، الذي قدّم رأيا قانونيا مفصلا وواضحا بشأن هذه النقطة، من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي.

وفي ما يتعلق بإشارة زميلي من الولايات المتحدة، إلى تصريح الرئيس عباس، فإننا نعرف جيدا ماهية موقف الرئيس عباس بشأن الصواريخ. وقد ذهبت في بياني إلى أبعد من موقفه، مشيرا إليه مرتين. فقد قلت إنه مما يضيف إلى رصيد الرئيس عباس أنه نجح في تنظيم وقف أحادي لإطلاق النار، مما يعني وقف إطلاق الصواريخ – وأن التوغلات الإسرائيلية المستمرة وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون،

والعدوان على الفلسطينيين، هي التي أبطلت الوقف الأحادي لإطلاق النار مرتين.

ولكن خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، لم يكتف الرئيس عباس بتوضيح موقفه من أنه ضد إطلاق الصواريخ، لأنها تستخدم ذريعة لكي تواصل إسرائيل عدوانها، بل إنه أدلى بتصريحات عديدة تدين العدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا في غزة، كما أدان الحصار والإعدام خارج نطاق القانون. وفي الحقيقة، أراد الرئيس عباس أن يعلن فترة حداد مدتها ثلاثة أيام، بعد المذبحة التي ارتكبت في غزة منذ وقت غير بعيد. لذا، فإن أراد أحد أن يشير إلى موقف الرئيس عباس بشأن هذه المسألة، فعليه أن يشير إلى الموقف برمته.

وبوصفنا عضوا، في المجموعة العربية، فإننا أظهرنا قدرا كبيرا من المرونة والتوازن حيث وافقنا على الإشارة إلى الصورايخ في مشروع البيان الرئاسي، الذي حظي بتأييد ١٤ عضوا من أعضاء مجلس الأمن قبل يوم الجمعة بيومين. وإذ فعلنا ذلك، فقد دللنا على استعدادنا لمعالجة مسألة الصواريخ.

لكن السبب الرئيسي للمأساة في غزة ليس إطلاق الصورايخ. وموقف رئيسنا معروف تماما: إنه ضد إطلاق الصواريخ، وقد عمل جاهدا لتنظيم وقف لإطلاق النار مرتين. السبب الرئيسي هو الاحتلال؛ السبب الرئيس هو التوغلات؛ السبب الرئيسي هو تضور نحو ١,٥ مليون مدني فلسطيني في غزة جوعا؛ السبب الرئيسي هو عمليات الإعدام خارج نطاق القانون؛ السبب الرئيسي هو حصر ١,٥ مليون شخص في سجن كبير. وبعبارة وكيل الأمين العام هولمز، إن ذلك عقاب جماعي وانتهاك للقانون الإنساني الدولي. إن محاولة التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن، بدون حفظ التوازن في مشروع البيان، وقصر النظر على جانب واحد من جوانبه – إطلاق الصواريخ – دون اعتبار لجميع المسائل الأخرى التي تواجه الشعب الفلسطيني، نهج غير متوازن وغير منصف. وذلك ما قلناه تماما.

غير أننا، ومهما يكن من أمر، نشعر بالسعادة حيال هذه المناقشة وإزاء الممارسة التي قام بموجبها ١٥ عضوا في هذا المجلس بتأييد مبادرة السلطة الفلسطينية لمعالجة مسألة المعابر إلى غزة. وذلك هو الحل الملموس لهذه المأساة التي يعاني منها شعبنا في غزة. وينبغي فتح الحدود، لأن الناس بحاجة إلى الخروج من غزة والدخول إليها، وينبغي كفالة حركة البضائع من غزة وإليها.

وعليه، فلا طائل من هذه الممارسة المتمثلة في محاولة معاقبة ١,٥ مليون من أبناء الشعب الفلسطيني لأن البعض لديهم مواقف سياسية من حزب سياسي يتمتع بالقوة في غزة، وينبغي ألا نتلاعب بحياة ١,٥ مليون من المدنيين في غزة. ويتعين أن نضع ذلك جانبا حتى نتمكن من التركيز على العناصر السياسية العملية التي ينبغي أن نتصدى لها.

ويتعلق أهم عنصر بفتح الحدود. ونشكر جميع أعضاء المجلس على تأييدهم لمبادرة السلطة الفلسطينية المتعلقة بتحمل المسؤولية عن جميع المعابر من الجانب الفلسطيني. كما نشكر المجموعة الرباعية على ذلك الموقف. وفضلا عن الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية.

ويعمل رئيسنا جاهدا مع الرئيس مبارك، ومع الأوروبيين والإسرائيليين والأمريكيين وغيرهم، لإيجاد حل لهذه الحالة. وإذا نجحنا، ونأمل أن ننجح – ومساعدة المجلس في هذا السياق قيمة للغاية – سنتمكن حينئذ من وضع حد للمأساة التي يواجهها السكان المدنيون في غزة.

ولن يعني ذلك أننا نجحنا في إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، كما عبر الرئيس بوش عن ذلك بوضوح، غير أننا نأمل أنه من خلال المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وبمساعدة جميع أعضاء المجلس، سننجح قبل نهاية عام ٢٠٠٨

في التوصل إلى معاهدة سلام لإنهاء الاحتلال والسماح بإقامة دولتنا الفلسطينية في جميع المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق تسوية عادلة ومتفق عليها لقضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد أعرب الكثير من أعضاء المجلس هنا اليوم خلال هذه المناقشة عن قلقهم إزاء عدم جدوى هذه الجلسات، ولعلهم يشعرون الآن بأنهم كانوا على صواب حقا. وأود أن أعرب عن شعوري بعدم الجدوى تلك خلال معظم وقت الجلسة. غير أنني أرى أن الجلسة خدمت في آخر المطاف غرضا هاما. فقد أوضحت بصورة حية وبيانية مدى أهمية التأكد من إخضاع عضوية مجلس الأمن للفحص والتدقيق المتأنيين، ومن حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، كما تنص المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة،

> ”وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس. ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين...“.

وتم تسليط الضوء على أهمية هذه الفقرة اليوم في سلسلة من التحامل والتلفيق والتعصب والكراهية عبر عنها ممثل بلد كان في حد ذاته، ولفترة قريبة خلت، خاضعا لجزاءات فرضها هذا المجلس. ونفس الأشخاص الذين قاموا بعملية لوكربي، يحاولون إلقاء محاضرة أمام هذا المجلس بشأن حقوق الإنسان. ومما يزيد من الطابع العبثي لهذا الموقف تقدم قتلة دمشق، وهم أنفسهم قيد التحقيق الذي يجريه هذا المجلس، بالتهنئة لذلك الممثل.

وقيام رئيس هذا المجلس بهذا الأمر، وهو يعرب عن تأييده التام للإرهاب، ينبغي أن ينذرنا جميعا بما ينتظرنا وما ينتظر هذا المجلس في الأشهر الـ ٢٣ المقبلة. ولعل كل ما يمكنني أن أقوله اليوم هو - ”حمدا لله، إنه شباط/فبراير“ - على الأبواب.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): أعتذر، سيدي الرئيس، لكم وللسادة أعضاء المجلس لأخذ الكلمة مرة ثانية في معرض ممارستي لحق بلادي في الرد على ما أدلى به للتو ممثل دولة الإرهاب، إسرائيل، في هذه المنظمة الدولية.

إن ازدراء إسرائيل لهذه المنظمة الدولية وللقانون الدولي قد ولد في اللحظة التي أقرت فيها هذه المنظمة الدولية باستيلاد إسرائيل من فلسطين التاريخية بموجب قرار التقسيم. وقرار التقسيم كان ينص على وجود مشروطية في إنشاء دولة إسرائيل. وهذه المشروطية كانت تقوم على أن دولة فلسطينية ينبغي أن تقام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل الجديدة في فلسطين. وهذا الأمر لم يتحقق منذ اتخاذ هذا القرار قبل ستين عاما ونيف.

لقد أدى الإرهاب الإسرائيلي آنذاك، إرهاب الدولة المنظم على يد عصابات الأرغون وشتيرن التي كان يقودها رؤساء وزراء إسرائيليون سابقون إلى تقويض هذا الهدف السامي الذي سعت إليه المنظمة الدولية. وقتلت إسرائيل بإرهابها المنظم مئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب، واحتلت أراضي الغير في سورية ومصر والأردن ولبنان بالقوة. واغتالت ممثلين للشرعية الدولية وعناصر لقوات الأمم المتحدة في المنطقة. وارتكبت أول عمل قرصنة لطائرة مدنية في العالم عام ١٩٥٤. وأدخلت إسرائيل السلاح النووي إلى المنطقة في الستينات، معرضة دول المنطقة وشعوبها للخطر الشديد.

ويتفاخر ممثل إسرائيل بازدرائه لرئاسة مجلس الأمن. ماذا يمكن أن يقول المرء في هذا الصدد؟ لا يمكننا إلا أن نقول إن كلام الممثل الإسرائيلي يزيد من عزلته، سواء داخل هذا المجلس أو في المجتمع الدولي، ويؤكد عدم انضباطه المهني والأخلاقي إزاء القواعد المنظمة لهذا المجلس.

لا يحق لممثل إسرائيل أن يتباهى بإرهاب الدولة الإسرائيلي، الذي مارسته بحق الشعب الفلسطيني، وبحق الشعب اللبناني، وبحق الشعب السوري، وبحق الشعب الأردني، وبحق الشعب المصري. إن إرهاب الدولة الإسرائيلي قد وصل إلى تونس والعراق. وتتباهى إسرائيل بأنها تصنع صواريخ، مداها ٤ ٥٠٠ كيلومتر، قادرة على حمل رؤوس نووية. لماذا هذه الصواريخ؟ ولمن هي مُعدَّة؟

إن إرهاب الدولة الإسرائيلي واضح للمجتمع الدولي وكلام الممثل الإسرائيلي هو المسرحية القميئة بحد ذاتها؛ هو الذي يريد أن يحوِّل هذا المجلس إلى مسرح. لكننا لن نسمح لمثل هذه المحاولات بأن تنجح. نحن هنا بقصد السعي إلى سلام عادل وشامل، ولا ينبغي أن يحاول البعض حرف هذا المسار الهام عن طريقه.

وقرارات المجلس والشرعية الدولية ومناقشاتنا هذه ليست بلاغة لغوية – كما وصفها – بل هي كلام سياسي مسؤول، غرضه الأساسي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ومنع الصدام في منطقتنا، وتحرير الأراضي المحتلة ومساعدة الشعب الفلسطيني الرازح تحت أبشع أنواع الجرائم ضد الإنسانية. هذه هي الحقيقة.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.